الجمهوريّة التونسيّة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة صفاقس
كلّيّة الآداب و العلوم الإنسانيّة بصفاقس

بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

مجلّة في الآداب و العلوم الإنسانيّة

العدد 14 - 15
جويلية 2020

مكتبة علاء الدين
صفاقس-تونس 2020

بحوث جامعيّة

République Tunisienne
Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université de Sfax
Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax

بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

Revue de littérature et sciences humaines

N° 14 - 15
Juillet 2020

I.S.S.N: 1737-1007

1737 1001

مكتبة علاء الدين
صفاقس-تونس 2020

بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

الجمهوريّة التونسيّة

جامعة صفاقس

كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

العدد المزدوج 14 - 15

(جويلية 2020)

مكتبة علاء الدين

صفاقس-تونس 2020

بحوث جامعيّة

دوريّة تصدر عن كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

العدد المزدوج 14 - 15 جويلية 2020

المدير المسؤول:

محمّد بن محمّد الخبو

رئيس هيئة التحرير:

منير التريكي

أعضاء هيئة التحرير:

عقيلة السلّامي البقلوطي - محمّد بن عيّاد -
منير التريكي - محمّد بن محمّد الخبو - مصطفى الطرابلسي-
فتحي الرقيق - محمّد الجربي

كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس
صندوق بريد 11.68، صفاقس 3000 تونس
الهاتف: 74.670.557 (216+) - 74.670.558 (216+)
الفاكس: 74.670.540 (216+)
الموقع الإلكتروني: www.flshs.rnu.tn

مكتبة علاء الدين
صفاقس - تونس
الهاتف 52.611.668 (216+) - librairiealaeddine@yahoo.fr

ر.د.م.م: I.S.S.N: 1737-1007

شكر

تشكر "إدارة بحوث جامعيّة" جزيل الشكر الأساتذة الذين أسهموا في تحكيم الأعمال العلميّة بالنسبة إلى العدد المزدوج 14 و15 وهم:

- عبد العزيز العيّادي،
- ناجي العونلّي،
- محمّد بن محمّد الخبو،
- مراد بن عيّاد،
- رابح النابلي،
- فتحي الرقيق،
- محمّد الجربي،
- الحبيب الجمّوسي،
- المبروك الباهي،
- حاتم عبيد،
- سلوى النجّار،
- منير التريكي،
- نور الدين الفلاّح،
- كمال إسكندر.

صناعة المعجم الطبّي في الحضارة الإسلاميّة

دراسة في أسس المصطلح وتطوّره من النشأة إلى نهاية القرن (5هـ/11م)

د. زيني بن طلال الحازمي

أستاذ مشارك - قسم التاريخ / كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة الملك عبد العزيز - جدّة / المملكة العربيّة السعوديّة

ملخّص

يتناول هذا البحث دراسة تطور المصطلح العلمي للعلوم الطبّيّة (الطبّ والصيدلة) إبّان ازدهار العلوم في الحضارة الإسلاميّة بدءاً من القرن (2هـ / 8م) وحتّى نهاية القرن (5هـ / 11م) والكشف عن جانب مضيء من جوانب تطوّر العلوم، شغل قدراً كبيراً من اهتمام علماء المسلمين باعتباره باباً من أبواب الكشوف العلميّة في ذلك الوقت، كما يتناول البحث أثر المصطلح العلمي في تقدّم حركة التأليف والترجمة.

وتهدف الدراسة إلى بيان الثراء اللغوي الذي رفدت به العلوم الأخرى، كاللغة وأصول الفقه والمنطق وغيرها من العلوم الطبّيّة، والذي بلغ ذروته في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي.

Summary

This study deals with the development of the scientific term of medical sciences (medicine and pharmacy) during the flourishing of science in Islamic civilization from the century (2 AH / 8 AD) until the end of the century (5 AH / 11 AD) and the detection of a bright side of the development of science, Muslim scholars as gate of the scientific statements at the timefocuses on impact of the scientific term in the progress of the movement of authorship and translation.

The study aims at showing the linguistic richness that has been provided by the other sciences, such as language, jurisprudence, logic and other medical sciences which culminated in the fifth century AH / 11th century AD.

مقدّمة

يلحظ المتتبّع لتاريخ العلوم في الحضارة الإسلاميّة أنّ العمل المعجمي الخاص بالعلوم التجريبيّة بشكل عامّ والعلوم الطبّيّة (الطبّ والصيدلة) بوجه خاصّ، قد تميّز بثراء مساهمات أطبّاء العصر وعلمائه وهو ما يترجم سعة المعرفة الفكريّة، لتلك النخبة من علماء المسلمين، تلك التي وظّفوها في معالجة القضايا العلميّة التي تصدّوا لها، ومنها المصطلح العلمي بوصفه دعامة أساسيّة لأيّ نصّ علميّ أنتجوه.

وتبرز أهمية المصطلح العلمي للعلوم الطبّيّة مفتاحاً للعلوم وأدواتها وناظماً لها فلا غنى للباحث عنه، كما تمثل حلقة وصل بين العلماء بعضهم ببعض. ويتجلى ذلك من خلال الجهد الكبير الذي بذله أولائك العلماء في تحرير المفردة العلمية المستخدمة في الدرس الطبي والصيدلاني، مستفيدين من رفد الدراسات اللغوية والنباتية والفقهية والمنطقية لحاجيات حقلي الطب والصيدلة من المفاهيم التي تستوعب الأُطر النظرية كما عبر عنها المتخصصون. وقد كانت عملية النحت المفاهيمي هذه تتم بمجاراة التطور السريع الذي شهدته العلوم الطبية خلال فترة الدراسة.

إنّ غاية هذه الدراسة هي محاولة الإجابة عن استفهام مشروع، ما برح مؤرّخو العلوم يطرحونه في كلّ مناسبة، مداره علاقة علوم اللغة وأصول الفقه والنبات والمنطق بالمصطلح الطبي والصيدلاني؟

وعناصر الإجابة على هذا التساؤل المهم، يمكن العثور عليها في ثنايا الأعمال العلمية التي أنجزها علماء اللغة، وخاصة في باب فقه اللغة، ككتب "خلق الإنسان"، وأخرى تحت مسمّى "الفرْق". وهي مؤلفات، كما سنرى في حينه، تتحدث عن تسمية أعضاء جسم الكائن الحي، وأسماء أولاده، والأصوات ومدلولاتها بين الإنسان والحيوان، ومؤلفات أخرى كان هدف أصحابها تعليمياً بحتاً على غرار "كتب الألفاظ" ونحو ذلك، وغيرها من المصنفات اللغوية التي استفاد منها الأطباء، خاصة في علم التشريح وفي وضع المعاجم الطبية التي يمثلها العمل المعجمي الضخم كتاب "الماء" الذي وضعه الطبيب أبو عبد الله الصحاري في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي.

ولا شك في أن الدراسات المتعلقة بالنبات، والتي وضعها أيضاً علماء اللغة، إما بالاسم الصريح المجرد ككتب "النبات"، أو في صورة مؤلفات أخرى تحمل

عناوين فرعية، ككتب الفلاحة، والكتب التي تحمل عناوين لنوع من النبات ومنها "كتاب النخل" وغيرها ممّا تضمنت جانبا من تلك المدونة الاصطلاحية.

وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ المصطلح الطبي قد تأثر بوضوح بكتب أصول الفقه وذلك في مستوى العمل المعجمي، خاصة فيما يتعلق بأساليب المنهج العلمي، كالاستقراء والسبر والتقسيم وتنقيح المناط، وغير ذلك من المفاهيم والمناهج التي نجدها بوفرة في مؤلفات أطباء المسلمين وصيادلتهم. ونجد الأمر نفسه في رفد علم المنطق للمصطلح العلمي الطبّي، إذ أن أكثر الأطباء والصيادلة في ذلك الوقت كانوا ممن درس الفلسفة والمنطق، وبدا تأثير ذلك في إتباعهم لمناح منطقية كالتقسيم والتشجير في تقسيم الأمراض وعلاجها، ومركبات الأدوية ، ونحو ذلك.

فلا عجب إذا ما تفحصنا كتب: "الصيدلة في الطب" للبيروني، و"الماء" للصحاري، و"أصول تركيب الأدوية" للسمرقندي و"الأدوية المفردة" للرازي ، أن نتوقف على ما ميز العلوم في الحضارة الإسلامية، حيث التداخل الإيجابي والتآزر الفعال بين العلوم، والتناغم الواضح بين المفردة العلمية والمجال المستخدمة فيه دون شذوذ أو علة. تلك هي الظاهرة التي تسعى هذه الدراسة إلى بيانها من خلال:

1-الوقوف على جانب مهم من جوانب تاريخ العلوم في الحضارة الإسلامية، وهو التعاضد والتآزر بين العلوم، وتأثيرها الإيجابي في بعضها البعض. ويبدو أن هذا الوضع، وإن جاء في سياق المعرفة الشمولية للعلماء، هو صورة تاريخية لما اصطلح على تسميته اليوم بتداخل الاختصاصات Pluridisciplinarity.

2- تأكيد ثراء اللغة العربية حاضنة المفردة العلمية لمختلف العلوم، بما يدفع إلى التفكير في قدرتها الكامنة لمجاراة علوم العصر الحالي اجتراحا للمصطلحات وتعريبا للعلوم الأجنبية.

3- تسليط الضوء على أهمية المصطلح العلمي في تاريخ العلوم في الحضارة الإسلامية كأداة من أدوات المنهجية العلمية الرصينة.

4- إبراز المكانة العلمية والفكرية التي كان يتمتع بها العالم في الحضارة الإسلامية التي ساهم بها في تطور العلوم وتبوأ ريادة الإنسانية، فهل يستلهم علماء المسلمين اليوم من ذلك التميز التاريخي؟

المبحث الأول: قضيّة المصطلح العلمي

أولاً: في تعريف المصطلح

لم ترد كلمة "مصطلح"، من ناحية دلالتها اللغويّة، مستقلّة في التراث اللغوي العربي، إذ لم يذكرها أيّ من معاجم اللغة مفردة لها دلالة محددة، وإنما جاءت تحت مادّة "صلح". قال الأزهري: "الصلح، تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالح القوم وأصالحوا بمعنى واحد"[1]. وبالعودة إلى مشتقات مادة "صلح" ومعانيها، وفق ما ذكر، نجد أنها في مجملها ترجع إلى معنيين إثنين:

الأول: ما هو ضد الفساد الذي هو الإصلاح، ومنه قولهم: صلُح الشيء يصلُح صلاحاً.

الثاني: الاتفاق، ومنه قولهم : اصطلح وتصالح و اصَّالح القوم.

وبين المعنيين تقارب في دلالة كل منهما، فمن المعلوم أن إصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم[2]، وعند التأمل لا نعثر للفعل "اصطلح" ورود في القرآن الكريم، لكنه روي في بعض الأحاديث بمعنى: اتفاق جماعة من الناس على أمر معين[3].

والاصطلاح هو المصدر القياسي للفعل "اصطلح" وهو أسبق في الاستعمال من "المصطلح"، الذي لم يتردد إلا في كتب المتأخرين[4].

على أنه من البديهي أن يغيب تحديد المصطلح، وهذا الأمر يشمل جميع اللغات في مراحل نشأتها وتطورها ومنها العربية، إذ أن إبداع المصطلحات مرهون بتطور البحث العلمي والدرس اللغوي وهو ما حدث مع العربية في مراحل نشأة المعاجم

---

1 الأزهري (أبو منصور محمد أحمد)، **تهذيب اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط1، 1384هـ/1964م، ج4، ص 243ن انظر، ابن منظور (جمال الدين محمد)، **لسان العرب**، ج2، ص 462.

2 حجازي (محمد)، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، مكتبة غريب، القاهرة، ط1، د. ت، ص 7.

3 العتيبي (سعود)، **ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية**، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، ط1، 1430هـ /2009م، ص28، وقد استعرض المؤلف بأسلوب رصين تلك الجزئية.

4 عبد العزيز(محمد)، **المصطلح العلمي عند العرب**، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ط1، 2000م، ص 176.

اللغوية بداية بكتاب "العين" للفراهيدي (القرن الثاني هـ/الثامن ميلادي).

أما من حيث الدلالة العلمية (الاصطلاحية) فقد ورد في كثير من المدونات التراثية اللغوية المعنى العلمي أو الاصطلاحي لكلمة "المصطلح". ولأن الدراسة، التي نحن بصدد تقديمها، لا تتحمل الخوض في مناقشة تلك التعريفات، فإننا سنعرّج عليها بصورة مختزلة. فعند الزبيدي (379هـ/989م) "الاصطلاح" هو "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[1]. إلا أن الجرجاني قد اقترب في تعريفه، الذي عبر فيه عن كل ما جاء عند سلفه، من الدلالات الاستعمالية للمصطلح مبتعدا به عن المعاني القاموسية اللغوية إذ يقول: "المصطلح هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينها، وقيل: الاصطلاح هو "اتفاق طائفة على وضع بإزاء المعنى... وقيل: الإصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين"[2]

فهذا الاتفاق أو التصالح إن تم بين جماعة المحدثين تفتق عنه مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً نحوياً[3]، وإن قام بين أهل الطب أقاموا مصطلحاً طبياً، وهكذا في بقية العلوم.

وتأتي أهمية المدلول الاصطلاحي للمصطلح، من أن "الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصليّة"[4]. ومن هنا يأتي دور العلماء في كل علم، وخاصة في الطب الذي يهمنا تحديدا، في وضع المصطلحات العلمية دون الالتزام بالأصل اللغوي من ناحية صياغة الكلمة طالما اتفقوا وتواطؤا على المعنى العلمي الذي تؤديه، وهو ما أشار إليه الجاحظ (ت255هـ/ 869م) في معرض

1 الزبيدي (أبوبكر محمد بن الحسن الأندلسي)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق نخبة من العلماء، وزارة الإعلام الكويتية، سلسلة التراث العربي، الكويت، ط2، 1965-1986م، (3/25)، ولأبي البقاء الكفوي نحو ذلك، انظر: **كتابة الكليات**، ص129.

2 الجرجاني (الشريف علي بن محمد)، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1416هـ/1995م، ص 28، ونحو ذلك قيل في **معجم متن اللغة**، ج 3، ص 478.

3 القوزي (عوض)، **المصطلح النحوي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض (الملك سعود حالياً)، ط1، 1401هـ/1981م، ص 22.

4 الشهابي (مصطفى)، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية**، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1409هـ/1988م، ص 6.

حديثه عن مصطلحات المتكلمين وألفاظهم واستعراضه لصحيفة بشر بن المعتمد البغدادي (ت210هـ / 824م)[1] عندما قال: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع"[2]. ويؤكد الجاحظ على رأي ابن المعتمد هذا في موضع آخر حيث يقول: "يترك الناس ما كان مستعملاً في الجاهلية في أمور كثيرة ... وأسماء حدثت ولم تكن، وإنما اشتقت لهم من أسماء متقدمة، على التشبيه"[3]. وفي تقديرنا فإن ابن المعتمد يعد أقدم من عرَّف "المصطلح" بمدلوله العلمي في التراث العربي.

فمبدأ التغيير من وجهة نظر الجاحظ كان موجوداً أو فرضه تغير مفاهيم المجتمع الآنية وحركته التاريخية، فلم يفزعوا إلى وضع المصطلحات لذاتها وإنما جاء ذلك استجابة لمطلب التطور العلمي الملح. ولقد وفرت تلك الصناعة الاصطلاحية، بلا شك، رصيدا لغويا جديدا، اعتماداً على الاشتقاق، لجأوا إليه في فترات تاريخية لاحقة تبعاً لتطور أفكار المجتمع ومفاهيمه، ومن ضمنها المصطلحات العلمية.

ونلاحظ أن صياغة المدلول الاصطلاحي أو العلمي للمصطلح تضافرت مع المدلول اللغوي لتمنح تعدد دلالات المصطلح الواحد حسب الاستعمال العلمي. فاللفظ الواحد قد يستخدم مصطلحاً في أكثر من علم، ويتخذ في كل علم معنى يختلف عن معناه في العلوم الأخرى. إلا أن هناك ضابطاً للمدلول الاصطلاحي بمعنى أنه "لا يصح أن يتغير برأي فرد ولا جماعة، وإنما يتغير بإجماع أو ما يشبه الإجماع، يتم بين المشتغلين به، المنتفعين بمزاياه كالإجماع الذي ساد جمهرتهم حيث اختاروه أول الأمر ليكون اصطلاحاً"[4]. وبهذا يحرر اللفظ الاصطلاحي من منزلة خاصة بفرد أو حدث نحو منزلة عامة أي أقرب إلى التجريد.

---

1 هو أبو سهل بشر بن المعتمد البغدادي المعتزلي، من وجوه أهل الكلام وأفاضل المعتزلة، ومن أكابر بلغاء الدهر وخطبائه وكتابه. كان مولعاً بأبي الهذيل العلاَّف، كثير الوقوع فيه ورميه بالنفاق، وبشر رأس فرقة "البشرية" من المعتزلة.

2 الجاحظ، (أبو عثمان عمرو بن بحر البصري)، **البيان والتبيين**، تحقيق، حسن السندوبي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م، ج 1، ص 143.

3 الجاحظ، (أبو عثمان عمرو بن بحر البصري)، **الحيوان**. تحقيق/ عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1388هـ/1969م، ج1، صص 327-330.

4 عباس (حسن)، **اللغة والنحويين بين القديم والحديث**، ص294.

وهذا الأمر نراه بصورة غير منتظمة في تطور المصطلح الطبي، كما سنرى لاحقا، تبعاً للحالة الراهنة لحركة الترجمة والدراسات الطبية التي قام بها علماء المسلمين في ميدان العلوم الطبية في كل فترة تاريخية.

ومع تكون العلوم في الحضارة الإسلامية تخصصت دلالة كلمة "اصطلاح" لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص. وبهذا المعنى استخدمت أيضاً كلمة "مصطلح" وأصبح الفعل "اصطلاح" يحمل، أيضاً، هذه الدلالة الجديدة المحددة[1]. فالمصطلح والاصطلاح شيء واحد لا فرق بينهما، فكلاهما استخدم من قبل أهل الاختصاص للدلالة على المفاهيم العلمية لهذا التخصص أو ذلك[2]. فاللفظية ونقل المعنى، والاتفاق، أهم أركان المصطلح[3].

وأخيراً يمكن القول إن حرص العلماء في القديم والحديث على تعريف المصطلح وتحديد مفهومه وتوضيح المراد به، نابع من أهميته ودوره في ربط الصلات بين مستويات المعرفة، على تنوعها، التي تساهم الأمم والشعوب في إنتاجها ومن ثم يساهم وضوح المصطلحات ودقتها وترجمتها العالمة في تواصل تلك الأمم والشعوب وتقاربها حول القضايا العلمية التي تطرحها عبر تاريخها. وفي مستوى آخر، فإنّ ذلك الحرص ينبع من أهمية المصطلح في نقل العلوم والمعرفة وتعميم الثقافة والابتكارات، ونشر كل جوانب الحضارة المعاصرة والنظريات المختلفة التي تقلّص الفجوات المعرفية وتخدم جوانب الحياة الإنسانية كافة[4]. وأيضاً لأن لغة العلم تعتمد اعتماداً حيوياً ومفصلياً على المصطلح[5] قديما وحديثا، إذ أن "معرفة المصطلح هي اللازم المحتّم

---

1 حجازي (محمد) **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، مكتبة غريب، القاهرة، ط1، د. ت، ص 8.

2 كايد (إبراهيم)، "المصطلح ومشكلات تحقيقه"، **مجلة التراث العربي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، عدد 97، 1425هـ/2005م، ص 28.

3 خسارة (ممدوح)، **علم المصطلح**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1429هـ/2008م، ص 14.

4 الحمزاوي (محمد)، **المنهجية العامة لترجمة المصطلح**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م، ص 12.

5 التهانوي (محمد بن علي الفاروقي)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تصحيح محمد عبدالحق وزميله، الجمعية الآسيوية البنغالية، شركة الهند الشرقية، كلكتا (الهند)، ط1، 1278هـ/1862م، أعادت تصويره دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ص1.

والمهمّ المقدّم، لعدم الحاجة إليه، واقتصار القاصر عليه"[1] فقد أولاه أطباء الحضارة الإسلامية، كما تشهد بذلك مؤلفاتهم، الاهتمام صناعة واستعمالا.

ثانياً : في نشأة المصطلح العلمي وأهميّته:

إنّ نشأة كلمة "المصطلح" شأنها كغيرها من الألفاظ والتعبيرات قد تجلّت في انتقالها من المعنى اللغوي إلى المعنى العلمي المجرد، إذ اتخذت من مدلولها العلمي معناها وصفتها ولم تعد تعرف بمعناها اللغوي[2]، ومعنى ذلك أن التتبع التاريخي لنشأة المصطلح العلمي في الحضارة الإسلاميّة يتطلب الخوض في تاريخية "مصطلح الحديث" بوصفه المجال الأول الذي بدأ فيه اشتغال علماء المسلمين على قضية المصطلح بعد مرحلة التدوين وانشغالهم بها وذلك قبل الانتقال بقضية المصطلح إلى حقول معرفية أخرى.

وفي ميدان آخر انشغل علماء العربية بالمعاجم اللغوية، حماية للغتهم من التحديات التي انجرّت عن كثرة توافد الأعاجم إلى البلاد العربية إثر الفتوحات الإسلاميّة وما صاحبه من ظهور العجمي على ألسنة القوم.

وإذا كانت تلك حقول التجربة الأولى لصناعة المصطلح، فإنّ ثمة فرقاً جوهرياً في طبيعة تلك الصناعة بين ما قام به أهل الحديث والمشاريع العلمية التي أنجزها علماء اللغة. فالطرف الأول اعتنى بضبط مدلولات علم الحديث ودقتها، أما الثاني، وكان إنتاجه مستمراً من الناحية الزمنية، فكان يشغله، في مرحلة أولى، تثبيت مدلولات اللغة (فقه اللغة) حتى لا تمّحي أو تتفسّخ داخل الخليط اللغوي للمسلمين من غير العرب، ثم جاء الاهتمام، في مرحلة لاحقة، بوضع مصطلحات القواعد النحوية. ويمكن القول إجمالاً في هذا الخصوص إن "المصطلح الحديثي أسبق مصطلحات جميع العلوم العربية والإسلامية في الظهور والاكتمال والانتشار والاستقرار، ثم تبعته المصطلحات الأخرى وفي

1 القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي)، **الصبح الأعشى في صناعة الإنشا**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ط، د.ت، ج1، ص 13.

2 القوزي (عوض)، **نفس المرجع**، ص 21.

طليعتها مصطلحات النحو، ثم مصطلح أصول الفقه"[1].

ومن الجدير بالتذكير، أنه لا يمكن الفصل بين مكونات الحالة الثقافية في مجتمع المعرفة في المشرق الإسلامي في ذلك العهد، وتأثير حركة الترجمة المتصاعد على الحراك الثقافي لاسيما في حواضر بلاد الرافدين أين تشكلت النخبة العالمة.

ولم تكن العلوم الطبية بمنأى عن بقية تلك العلوم من حيث التطور التاريخي للمفاهيم العلمية فالفقه "كان بمعنى الفهم ثم صار (الفقه) علم الدين خاصة، وكذلك (الطب) وهو الحذق، يقال منه رجل طب وطبيب إذا كان حاذقاً، ثم لزم الطبيب من عني بعلم الفلاسفة المؤدي إلى حفظ الصحة"[2].

وبطبيعة الحال لم تكن العلوم الطبية بمنأى عن الحاجة إلى إيجاد ذخيرة مصطلحية تواكب التقدم المطرد الذي حدث لها منذ منتصف القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، خاصة أن تلك العلوم كانت الحقل الأكثر نشاطاً في ميدان العلوم التجريبية إلى جانب علم الكيمياء.

ولكن من الواضح أن القلق حيال معضلة المصطلح كان يساور الأطباء تحديداً، باعتبار أن أوائل من تولوا مهام الترجمة في بغداد كانوا حصريا من الأطباء، كيوحنا بن ماسويه وحنين بن إسحاق الكندي وثابت بن قرة وغيرهم[3]. فهم ألصق الفئات بهذه القضية واستشعار أهميتها كما أن أغلب التراث المترجم إما أنه قد ترجم على فترات تاريخية من اليونانية إلى السريانية قبل اجتماعهم في حاضرة العلم بغداد، وإما أن جزءا كبيرا منه قد ترجم تحت رعاية الدولة العباسية، بل واستنفد كل ما يمكن أن يترجم خلال هذه الفترة.

وأمام هذا التراث المترجم الضخم لم تسعف هؤلاء المترجمين حصيلتهم

---

1 حمادة (فاروق)، "تأملات في المصطلح الحديثي"، **أعمال ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية**، جامعة سيدي محمد عبد الله، فاس، المغرب، ط1، 1414هـ/1993م، ج1، ص 413.

2 الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 6، 1416هـ/1996م، ص 90.

3 الحازمي (زيني)، **الحياة العلمية في العراق خلال عصر نقود الأتراك**، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعها، ط1، صص 181-197.

اللغوية، سيّما أن ثقافة العديد منهم ليست سليلة اللسان العربي، من إيجاد المقابل العربي للكثير من المصطلحات العلمية، سواء في الطب أو غيره، ولهذا كثر اصطلاح تلك الترجمات في ما بعد على أيدي بعض الأطباء العرب، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير ومؤثر في ضبط "المصطلح الطبي" على الأقل فيما تم إنجازه من تلك الترجمات، وبذلك شغلت قضية المصطلح المسلمين حتى القرون المتأخرة، بل وحتى عصرنا الحاضر.

إن منشأ هذه العلاقة بين العلم والمصطلح، تبيّن أن تقدم العلوم مرتبط في جانب كبير منه بمدى التغلب على الأزمات المتعلقة بالمصطلح العلمي كلما تطورت العلوم الطبية تحديدا، خاصة أن المصطلح، كما بيّنا، هو الوسيلة الرئيسية لبناء المعارف وتنظيمها وتطويرها وتطورها[1].

إنّ العلاقة وطيدة بين نمو العلوم وبين مصطلحاتها ومسار إنتاجها، غير أنه يتوجب الانتباه إلى ما بين حركة التعريب الكبرى وحركة الترجمة من فروق الظروف التاريخية والانجاز الثقافي، فالأولى قامت في عهد عبد الملك بن مروان (65-86 هـ/685-705م) كعمل حضاري اتخذ قراره في زمن وظرف معين وبين تطور المصطلح العلمي للعلوم الدخيلة على المجتمع العربي حتى قبل بداية حركة الترجمة. إن المسار التاريخي للعلوم لا يمكن ربطه بالمساق السياسي أو الزمني، وإنما هو فعل مجتمعي بحت قد توفر له الدولة غطاءً رسمياً يسبغ عليه مزيداً من الشرعية والأهمية المجتمعية. ثمّ إنّ التطور الاجتماعي والثقافي سبب حيوي ورئيس في ظهور مفاهيم علمية جديدة ليس لها ما يقابلها في اللغة المعتادة، إذ يعمد المعنيون بهذا المفهوم أو ذاك إلى وضع لفظ يدل عليه، ويُعرف المفهوم به، وهم عادة يلتمسون ذلك اللفظ من ألفاظ لغتهم "الخاصّة" التي يستخدمونها ويحرصون على إغنائها بكل ما تحتاج إليه من ألفاظ، حتى تبقى لغة العلم والحضارة، وتكون قادرة على مواكبة كل جديد من أجل أن يكتب لها البقاء والاستمرار.

ولهذا التغيير الإبستمولوجي لتطور المصطلح ارتباط وثيق بتاريخ العلوم نفسها، إذ أدى التطور العلمي والتقني الهائل والسريع إلى صعوبة وضع مصطلحات كافية لتغطي كل جوانب المعرفة الإنسانية "إذ لا يوجد تناسب أو تطابق بين عدد المفاهيم

1 الصالح (صبحي)، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1989م، ص 349.

العلمية وعدد المصطلحات التي تُعبِّر عنها. فعدد الجذور في أي لغة لا يتجاوز الآلاف في حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين، وهي في ازدياد ونمو مطردين "[1]، و"أن تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى مما يؤدي إلى صعوبة في تبادل المعلومات ونموها وتغييرها، وفي وضع المصطلحات المقابلة لها ومن هنا نشأ علم المصطلح الحديث "[2] لتأصيل آلية وضع المصطلحات في كل اللغات، ومواجهة الاضطراب في استخدامها على المستوى العالمي، نظراً إلى البعد الاجتماعي لهذه القضية في البيئات المتفاوتة في مستوى مسارات الأبحاث العلمية ومواكبة هذا الإنجاز بتحديد مفاهيم جديدة متفق عليها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن غياب تحديد المصطلح ليس خاصاً باللغة العربية فحسب، إنما هو يشمل كل اللغات، في مراحل نشأتها وتطورها، وإن ما يحفز إلى خلق المصطلحات هو تطور البحث العلمي والتقدم في الأبحاث العلمية والإنتاج العلمي بكافة صوره مع الوقت ويأتي هذا الخلق إما من طلب اللغة العربية ذاتها، وهو ما يتمثل في المصطلحات الموجودة قبل حركة الترجمة والذي توفره معاجمها اللغوية، أو من خلال التفاعل مع الإنتاج العلمي المكتوب باللغات الأخرى، وهو ما وفرته حركة الترجمة، خاصة للعلوم الطبية، من مفردات عربية أو معربة أو مفردات بقيت على أصلها اللغوي الأجنبي.

ومن المعلوم أن تطور المصطلح الطبي قد ارتبط بالتطور الذي عرفته صنعة الطب في الحضارة الإسلامية على امتداد قرون متتالية. وتبعا لذلك التطور يمكن ترسّم مراحل ثلاث مرَّ بها المصطلح الطبي، في المشرق الإسلامي خصوصاً، وهي التي سنعرج عليها بقدر علاقتها بالمصطلح العلمي للعلوم الطبية:

المرحلة الأولى: مرحلة نشأة المصطلح (ما قبل بداية حركة الترجمة).

المرحلة الثانية: مرحلة صناعة المصطلح (أثناء حركة الترجمة إلى نهايتها).

المرحلة الثالثة: مرحلة توظيف المصطلح (بعد نهاية حركة الترجمة).

---

1 على سبيل المثال، في حقل الهندسة الكهربائية يوجد حالياً أكثر من أربعة ملايين مفهوم في حين لا يحتوي أكبر معجم لأيّة لغة على أكثر من ستمائة ألف مدخل. للتوسع راجع، القاسمي (علي)، **مقدمة في علم المصطلح**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987م، ص10.

2 **نفس المرجع**، ص10-11.

وما يميّز تلك المراحل تداخلها ومركزية الأدوار التي قامت بها حركة الترجمة في سبيل تطور المصطلح العلمي الطبي. أما ربطها بحركة الترجمة فيفرضه الواقع التاريخي للعلوم الطبية نفسها الذي يتطلب تفحصا منفردا، نورده لاحقا من أجل استخلاص صورة واحدة موحدة للموضوع.

المرحلة الأولى: مرحلة نشأة المصطلح (ما قبل بداية حركة الترجمة).

وقد شهدت هذه المرحلة توافد الأطباء من غير العرب إلى عاصمة الخلافة "بغداد" بصورة كبيرة بعد أن لمسوا مدى احتفاء خلفاء بني العباس، منذ تأسيس دولتهم، بالعلوم وخاصة علم الطب إذ حظي برعاية خاصة بل ورسمية من أولئك الخلفاء الأوائل وصولاً إلى المأمون. وقد شملت هذه الرعاية الأطبّاء في وظائفهم العلاجيّة وإنتاجهم العلمي أيضاً الذي كثيرا ما كان ملخصا لتجربتهم في مكافحتهم الأمراض واجتراح الأدوية المناسبة. والجدير بالملاحظة أن ذلك التشجيع غير المحدود في هذه المرحلة قد استفادت منه العناصر غير العربية التي كانت تشكل أغلبية الأطباء[1]. وبالتالي فإن مؤلفاتهم العلمية، إما أن تكون قد وضعت بلغاتهم الأصلية، كالسريانية واليونانية أو كتبوها بالعربية مع احتفاظهم بالمصطلحات السريانية فيها كما هي. ولعل أشهر هؤلاء أطباء أسرة بختيشوع وعيسى بن ماسة، ويوحنا بن ماسويه، وزكريا الطيفوري، وماسرجويه، وحنين بن إسحاق، وابن ماهان، وغيرهم.

المرحلة الثانية: مرحلة صناعة المصطلح (أثناء حركة الترجمة إلى نهايتها).

وقد ابتدأت هذه المرحلة منذ عصر المأمون (198-218هـ/813-833م) ومن جاء بعده من خلفاء بني العباس إلى عهد الخليفة المتوكل (232-247هـ/ 847-861م). وكانت بغداد حاضرة تعج بالعلماء والأطباء والمترجمين[2]. وفيها بدأ أولئك الأطباء الذين مرَّ ذكرهم في المرحلة الأولى، مع أقرانهم من الأطباء الجدد الذين

---

1 ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أحمد بن القاسم السعدي)، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تحقيق نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.ص183-278، وقد أحصى ابن أبي أصيبعة منهم (38 طبيباً) كانوا في العراق.

2 الجميلي (رشيد)، حركة **الترجمة في الشرق الإسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة**، **الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع**، طرابلس، ليبيا، ط1، 1983م، ص 230 وما بعدها.

قدموا من مدن جندنيسابور، وحرّان في استثمار حصيلتهم العلمية ودرايتهم باللغة العربية حركة تعريب ضخمة شملت جميع تراث الأوائل العلمي الذي وصل إلي أيديهم، لا سيما في حقل الطب، بما ساهم في انبثاق مصطلحات عديدة في هذا الميدان. لقد كشفت هذه المرحلة قدرة النخبة الطبية على تمثّل المعارف السابقة وصياغة معرفتها الخاصة التي تضمنت من بين ما تضمنت المصطلحات الجديدة. والملاحظ أن الجدل قد تواتر بين علماء هذه المرحلة حول قضايا الأمراض والمداواة والذهاب إلى وضع نواميس الرقابة على صناع الأدوية ومتعاطي التطبيب.

المرحلة الثالثة: مرحلة توظيف المصطلح (بعد نهاية حركة الترجمة).

تداخلت هذه المرحلة مع سابقتها من حيث ظهور مؤلفات جرى تنقيحها لغوياً أو أعيدت ترجمتها مرة أخرى أثناء سريان حركة الترجمة، وجرى إصلاحها ونسخها ودخولها الميدان العلمي كمراجع طبية، وهي المؤلفات التي وضعها القائمون على حركة الترجمة من الأطباء، سواء العرب أو غير العرب، بُغية استثمار الوقت، وتفاعلاً مع الحراك الثقافي الذي كان يسود العراق في ذلك الوقت وخاصة بغداد.

وفي هذه المرحلة استقرت العلوم من حيث التأسيس، لاسيما العلوم الطبية، ونشأ جيل جديد من العلماء أخذ على عاتقه توظيف المفاهيم العلمية الجديدة، ومنها المصطلح في النشاط العلمي، وعرضها على بساط البحث والدرس، وهو ما ستتعرض إليه في حينه في الصفحات القادمة.

ثالثاً: تعدد مفاهيم المصطلح العلمي

مع تقدم الزمن وتعمُّق المعرفة والتجربة العلمية، تشكلت مفاهيم جديدة للمصطلح تحمل تصورات مستمدة من الحالة الثقافية التي احتضنت تشكل مسارات صياغة المصطلح العلمي عموما.

أوّلا: المرادفة اللغوية والتعدد المصطلحي

يجب أن نبسط لهذه المسألة بالقول إن الترادف يعد من مميزات اللغة العربية وكان بعض علماء العربية لا يكتفي بمصطلح واحد للظاهرة اللغوية أو النحوية الواحدة، فأخذ يعدد المصطلحات للمعنى الواحد، وكلها ذات دلالة معينة لما

وضعها له، إلا أنه بتطور هذا العلم ومرور الأزمنة عليه ماتت بعض تلك المصطلحات وحلت محلها مصطلحات أخرى نتيجة المدارسة والخصومة العلمية وإعمال العقل وتقليب الأمور في القضايا العلمية المعروفة.

فليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل العلم أو الصناعة على مدلول خاص فحسب، إنما هو قائم على معايير دقيقة. إن أي محاولة للتصنيف في أقسام ينبغي أن تقوم على وجوه شبه أو خلاف في كل ما يدخل في القسم المفترض وتميزه عما عداه، ولهذا لجأ أهل الاصطلاح إلى "التعريف" لكي يحدوا به المعرف بحيث يكون جامعاً مانعاً[1].

والتعريف قسمان:

القسم الأوّل: تعريف حقيقي، ويقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات، سواء أكانت المفهومات معلومة الوجود في الخارج، ويسمى تعريفاً بحسب الحقيقة أم غير معلومة ويسمى تعريفاً بحسب الاسم.

القسم الثاني: تعريف لفظي، ويقصد به أن اللفظ المذكور موضوع بإزاء الصورة المشار إليها، فمعنى قولنا: الغضنفر: الأسد، هو أن ما وضع له الغضنفر هو ما وضع له الأسد، فالمستفاد منه تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني. والعلم بوصفه له[2].

ويحترز في التعريف، وهو ما لا يوجد في المصطلح، عن الألفاظ الغريبة الوحشية، وعن المشترك والمجاز بلا قرينة وبالجملة فعن كل لفظ غير ظاهر الدلالة على المقصود وهو، كما يقول التهانوي، الطريق الموصل إلى المطلب التصوري ويسمى معرفاً وقولاً شارحاً أيضاً، ويسمى حداً[3] أيضاً عند أهل العلم جميعاً، خاصة أهل الشريعة واللغة[4].

إنّ هذا الأمر يؤكّد أن وضع مصطلح معين عمليّة ليست سهلة يمكن أن

---

1 عبد العزيز (محمّد)، **المصطلح العلمي عند العرب**، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ط1، 2000م، ص 177.

2 **نفس المرجع**، ص 177.

3 التهانوي (محمد بن علي الفاروقي)، **نفس المصدر**، ج1، ص 18.

4 سيأتي بيان ذلك لاحقا.

يقوم بها كل من أراد ذلك. وإنما يتطلب قدرة عميقة على اختيار أنسب الألفاظ التي تدل على المفهوم المراد دلالة واضحة دقيقة محددة، وتحدد كل أبعاده واحتمالاته حتى يكون بعيداً عن اللبس المؤدي إلى الاجتهاد والتأويل، إذ لا مجال لمثل هذا في المصطلح الذي يجب أن يكون قوي الدلالة واضحا، محدد الأبعاد، لا يمكن حمله على غير ما وضع له[1]. وهذا ما يقودنا إلى أن نقف عند أمرين تعرض لهما المصطلح خلال فترة الدراسة وهما: تعدّد المصطلحات للمدلول الواحد ثم توحيدها.

والذي لا ريب فيه أن العلماء لم يتفقوا دائماً على مصطلح واحد للمدلول الواحد، وهو ما أحدث صراعاً بين تلك المصطلحات نحو الرسوخ في البيئة العلمية. ومع مرور الوقت وتقدم العلم، وظهور طبقة جديدة من العلماء، وجدنا هؤلاء العلماء يكادون يستقرون على مصطلح بعينه.

والمتتبع لتاريخ العلوم، ومن ضمنها العلوم الطبية، يلحظ ذلك بجلاء فالمقارنة بين المصطلحات الموجودة في مؤلفات الطبيبين: ابن ربن الطبري (ت247هـ /861م) وحنين بن إسحاق (ت260هـ /874م)، والتي تمثل صورة مبكرة للمصطلحات الطبية، وبين ما جاء عند المتأخرين من الأطباء كأبي محمد الصحاري (ت456هـ /1064م) تظهر مدى التغير الكبير الذي طرأ على المصطلح الطبي ومروره بمراحل زمنية بدأت بالغموض المصطلحي حتى استوى على سوقه.

ثانياً: تعدد اللفظ الواحد في أكثر من علم.

وهو ما نلاحظه في المعاجم التخصصية، فاللفظ الواحد قد يستخدم مصطلحاً في أكثر من علم، ويتخذ في كل علم معنى يختلف عن معناه في العلوم الأخرى[2]. فكلمة "مِثْقال" لها معان عدة أوردها الصحاري في معجمه "كتاب الماء". فبعد أن بين المقصود به في علم الأوزان الإسلامية وأنه لم يتغير كوزن في الجاهلية أو كوزن شرعي في الإسلام، ثم يردف ذلك بقوله: "والمثقال عند الأطباء، الآن، أربعة

1 محمود (إبراهيم)، **المصطلح ومشكلات تحقيقه**، ص10.

2 عبد الباقي (ضاحي)، **المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة**، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1391هـ/ 1971م، صص 39-41.

وعشرون قيراطاً، والقيراط ثماني شعيرات"[1]. ثم أصبح للمثقال معنيان، الأول كميزان، أحدها عند علماء الشريعة وهو (7/6 22 قيراط)، والثاني عند الأطباء، وهو كما بينه الصحاري، يبلغ (24 قيراطاً) وهذا يستدعي الحذر في ذكر المصطلح في تاريخ الطب، خاصة في تاريخ الأدوية المفردة والمركبة، أو عند تحقيق المخطوطات الطبية حتى لا يتوهم المحقق أن هناك خطأ في تحديد مقدار المثقال إذا ما اعتقد أن المثقال واحد في تاريخ الحضارة الإسلامية.

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للمصطلح الطبي

أشرنا في ما مضى إلى وعي علماء المسلمين في جميع حقول المعرفة بأهمية المصطلح ودوره في تقدم العلوم والمعارف في البيئات المختلفة، مما حدا بهم إلى الاشتغال على تعريفه وتحديد مفهومه، إيماناً منهم بأنه علم، ولو لم يضعوه في قالبه المنهجي، دائم التجدد والتطور، لأن المعرفة الإنسانية لا تتوقف عن التوسع والنمو ولذلك كان أولئك العلماء مدركين أن المصطلح هو "الحد أو الخط المعين للحدود، فهو يمثل حقلاً يمكن العمل في نطاق حدوده ضماناً لعدم التشتت والضياع"[2]. ومن هنا شغل موضوع تقنين المصطلح أو "الحد" حيزاً كبيراً من جهود أرباب العلم في الحضارة الإسلامية، خاصة منهم أهل اللغة والشريعة، باعتبار أسبقية تلك العلوم من حيث النشأة والتطور في المجتمعات الإسلامية، وبمقتضى اعتبارات أخرى لا يسمح المجال هنا بالحديث عنها، لاسيّما أنّ المكتبة العربية ذاخرة بالدراسات التي تناولتها. ولذلك فإن نطاق دراستنا يحتم علينا التركيز على التراث اللغوي وغيره في قضية الحد بالقدر الذي له علاقة بالعلوم الطبية (الطب والصيدلة) ويقدم تأصيلاً للمسألة قبل الخوض فيها.

تظهر النصوص التي بين أيدينا بجلاء المدى الذي وصلت إليه الجهود المشتركة بين العلماء، من حيث العمل لا من حيث التنسيق، لمعالجة موضوع "حد المصطلح" باعتباره المدخل لفهم القضايا العلمية، ولذلك فإنّ علماء المسلمين

1 الصحاري (أبو محمد عبدالله بن محمد الأزدي)، **كتاب الماء**، تحقيق هادي حمودي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط1، 1416هـ/1996م، ج1، ص 227.

2 إسماعيل (عز الدين)، "جدلية المصطلح"، مجلّة **علامات في النقد الأدبي**، مج2، ج2، 1414هـ-1993م، ص 112.

كانوا ينظرون إلى المصطلح على أنه لفظ موضوعي تواضع عليه المختصون بقصد أدائه معنى معيناً بدقة ووضوح شديدين، بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السامع لسياق النص العلمي[1] الذي اعتمده. وهذا لا يعني في المقابل استقصاء المصطلح العلمي لكل دقائق المفهوم العلمي الذي يعبر عنه، أو إحاطته إحاطة جامعة بدقائق المفهوم المعَّرف به أو المصطلح عليه، وإنما الوصول إلى صيغة مقبولة لمصطلحات العلوم، ومن ضمنها العلوم الطبية، حتى تتضح مفاهيمها والذي يعد أول خطوة نحو النشاط العلمي الفعَّال.

أولاً: تقنين المصطلح الطبّي

لقد كان المدخل للاهتمام بالتعريف أو حد المصطلح عن طريق الأطباء والفلاسفة أولاً، وذلك لوجود تماس واضح ومتداخل أحيانا بين المنطق والمعرفة الطبية باعتبار أن المنطق، من وجهة نظر أولئك الفلاسفة، آلة العلوم، ومعرفة حقيقة الأشياء هي معرفة حدودها ورسومها[2].

وفي هذا الصدد، فإن أبا إسحاق الكندي (ت260هـ /874م)، وهو من طبقة الأطباء الثانية بالمشرق[3]، يرى أن العلم بالشيء لا يكون إلا بحده، الذي يعرفه بأنه: "قول مركب من جنس يكون منه الشيء المحدود، ومن فصل به يتميز عن كل شيء"[4].

وعندما نأتي إلى مرحلة ثبات المصطلح الفلسفي والطبي، واللغة الفلسفية التي كان يتعامل بها الأطباء في محافلهم العلمية خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي

---

1 السارة (قاسم)، "تعريب المصطلح العلمي"، **مجلة عالم الفكر**، مج 19، ع4، 1989م، ص82.

2 إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا**، تقديم بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، ط1، 1957م، ج3، ص 313.

3 يمثل الكندي مع جابر بن حيان مرحلة نشوء المصطلح في التفكير الفلسفي، الذي يعد الطب جزء منه، بالاستناد إلى الترجمة والتعريف مع محاولة نقل الألفاظ من معناها العام إلى المعنى الخاص، أنظر مناقشة ذلك في الأعسم (عبد الأمير)، **المصطلح الفلسفي عند العرب**، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1997م، ص89، وهو ما قد تم إيضاحه عند الحديث عن نشأة المصطلح.

4 الكندي (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)، **رسائل الكندي الفلسفية**، تحقيق محمّد أبوريدة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1372هـ/ 1953م، ج 2، ص 18.

عشر ميلادي، فإننا نجد ممثل هذه المرحلة، كلا من الطبيب والفيلسوف ابن سينا (ت428 هـ/1035 م)[1] ومن بعده أبو حامد الغزالي (ت 505هـ/ 1111م). والأول يقدم تصوره عن الحد أو التعريف بأنه "ما يتحصل له من جنسه القريب وفصله"[2].

إلا أن ابن سينا قد أجرى تعديلاً في نظريته التي فصلها في "رسالة الحدود" في كتاب له آخر وهو "منطق المشرقيين"[3]، حيث اشترط "أن الشيء الذي يقال له (الحد) إما أن يكون بحسب الاسم وأما أن يكون بحسب الذات، والذي بحسب الاسم هو القول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند مستعمله والذي بحسب الذات هو القول المفصل المعرف للذات بماهيته وكل من تلفظ بلفظ فإليه تحديده إذا أجاد العبارة لما يقصد إليه من المعنى، ولا مناقشة معه البتة إلّا إذا كان قد زاغ عما قصده بشيء مما سيقوله"[4]، وهذا عنده هو التعريف الرسمي التام كما يسميه.

ولعلّ ابن بهريز (ت247 هـ/860م) قد كفانا مؤنة تصوير علاقة "الحد" بالعلوم الطبية بعد بيانه لماهية "الحد" بأنه مقال وجيز دال على ذات الشيء المحدود، ويقول في هذا الصدد: "الحد: القول الدال على ماهية الشيء"، وقوام الحد أربعة أشياء:

أحدها: من الجنس والفصول المنشئة للصور كالإنسان حي، وهو جنس يعم الناطق وغير الناطق، والمائت وغير المائت.

الثاني: من عنصر الشيء كقولنا في الطب إنه معافاة أجساد الإنس.

الثالث: من غايته كقولنا في الطب إنه إفادة الأجساد الصحة[5].

الرابع: العنصر والتمام وهو كامل، كقولنا فيه أيضاً إنه: معافاة أجساد الإنس ليفيدها الصحة. وذهب البعض منهم إلى أعمق من ذلك عندما أقر بأن التشخيص

---

1 الكندي، **رسائل الكندي الفلسفية، مصدر سابق،** ص 90.

2 ابن سينا (أبوعلي الحسين بن عبدالله) **رسالة في الحدود،** تحقيق حسن عاصي، ضمن كتاب **تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات** لابن سينا، دار قابس، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، ص 67.

3 نشره محققا المستشرق كارّا وفو، ومعه القصيدة المزدوجة في المنطق، دار الوراق، لندن، ط1، 2010م.

4 ابن سينا (أبوعلي الحسين بن عبدالله) **منطق المشرقيين،** دراسة كارّا دوفو، دار الوراق، لندن، ط1، 2010م، ص 149.

5 ابن بهريز، **حدود المنطق،** تحقيق محمد تقي دانش، طهران، د.ط، د.ت، ص102، عبد العزيز، محمد، نفس المرجع، ص179.

السليم للأمراض "يحتاج إلى معرفة الأسماء بحدودها"[1].

لقد انبرى علماء المسلمين "التجريبيين"، ومن بينهم الأطباء والصيادلة، للتصدي لموضوع تقنين المصطلح العلمي، وإذا كانت سمة التداخل البنيوي بين العلوم في الحضارة الإسلامية تجعل الفصل بين تلك العلوم ذات الوحدة المستقلة كلّا على حدة أمراً بالغ الصعوبة، وذلك ليس بسبب هلامية الحدود بين تلك العلوم فحسب، وإنما لشمولية الشخصية العلمية لأولئك العلماء وتبحرهم في جميع تلك العلوم، تجعل محاولة تجزئة جهوده العلمية وإخراج ما يتعلق بالطب والصيدلة فقط أمراً بالغ الصعوبة فيمكن التقاط ذلك التقاطاً حذراً بالقدر الذي يوفر لنا نصوصا تتعلق بموضوع دراستنا هذه.

لقد جاء ابن ربّن الطبري (ت247هـ/ 861م) كأول طبيب، بعد جابر بن حيان الكيميائي (ت 198هـ/813م تقريباً)، الذي كان أول من تصدى لموضوع تقنين المصطلح يحمل همَّ المصطلح الطبي والعمل على بيان حده. وقد استهل عمله ليس بوضع تعريف للحد، وإنما لحد الحد، إذ يقول إنه هو: "قول موجود يدل على معرفة حقائق الأشياء"[2]. ثم إنه حرص على تعريف بعض المصطلحات الرئيسة في صفة الطب والتي سوف ينبني عليها الكثير من الشروحات في أبواب كتابه "فردوس الحكمة" وهو المؤلف الوحيد له الذي وصل إلينا، كالهيولى والصورة والكمية والكيفية[3]. وكان من منهجه التأليفي توطئة فصول كتابه بتعريف المصطلحات التي سوف يرد ذكرها في ثنايا تلك الفصول. ففي الفصل الخاص بالعلل وأجناسها وأنواعها وعلاماتها وعلاجاتها، على سبيل المثال، أخذ الطبري في البداية ببيان حدود المرض والصحة والعرض والعلة ونحو ذلك من المصطلحات الطبية التي سوف يبني عليها شروحه للقضايا الطبية[4] التي عالجها.

لقد كان أطباء المشرق يعلمون جيداً أن مسألة "الحد" مسألة مهمة بالنسبة للممارسة

---

1 بن قرة (أبو الحسن ثابت بن قرة الحراني)، **الذخيرة في علم الطب**، تحقيق جورجي صبحي، الجامعة المصرية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط1، 1928م، ص 137.

2 ابن ربن الطبري (أبو الحسن علي بن سهل)، **فردوس الحكمة**، تحقيق محمد زبير الصديقي، مطبعة أفتاب، برلين (ألمانيا الاتحادية)، ط1، 1928م، ص 77.

3 **نفس المصدر**، صص 9-10.

4 **نفس المصدر**، ص 121.

الطبية إذ أن مدارس الإلمام بوظائف الأعضاء "الفسيولوجيا" تدور حول تحديد كل عضو موجود في جسم الإنسان والتعريف به، ذلك لأن "كل عضو من الأعضاء المركبة له فعل خاص له أعد وهيئ وله أجزاء كثيرة مختلفة، وليس بجميع أجزائه يكون ذلك الفعل بواحد منه، فأما سائر الأجزاء فإنما أعدت لتخدم ذلك الجزء"[1].

ولا ريب في أن مسألة تقنين المصطلح الطبي وبيان حده قد ظلت مسيطرة أو بمعنى أدق شغلت العلماء حتى نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي، باعتباره نهاية دراستنا، بل وشهدت بروز مشروعين كبيرين في معالجة المصطلح الطبّي.

كان المشروع الأول على يد ابن سينا، وهو كما أسلفنا يعتبر خاتمة العقد المؤسس لنظرية المصطلح في فلسفة العلوم مع الإمام الغزالي، الذي تبنى في العديد من مؤلّفاته دراسة سُبل وضع ضوابط المصطلح الطبي لتقنين التعريف الاصطلاحي من أساسه وشروط صياغة الحد وطرائقه اللغوية[2]. وفضلا عن ذلك فإن ابن سينا هو أول من وضع لكل مفردة سبعة أشياء[3] كما أن من إسهاماته اعتماده أربعة أسس للمصطلح العلمي هي:

أوّلاً: الترتيب على حروف المعجم.

ثانياً: التعريف اللغوي.

ثالثاً: الوصف العلمي لتركيب الدواء أو ماهيته.

رابعاً: الخصائص العلاجية[4].

أمّا المشروع الثاني، فقد قام به أبو محمد الصحاري الطبيب والمتمثل في كتابه

---

1 الكَشْكَري (يعقوب)، **الكناش في الطب**، تحقيق علي شيري، مؤسّسة عزّ الدين، بيروت، ط1، 1414هـ/1994م، ص 33.

2 ابن سينا (أبوعلي الحسين بن عبد الله)، **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1959–1968م، ص118.

3 الأنطاكي (داود بن عمر)، **تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب**، المكتبة الثقافيّة، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص19.

4 ابن سينا (أبوعلي الحسين بن عبدالله)، **القانون في الطب**، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط1، 1294هـ أعادت طبعه بالتصوير دار صادر، بيروت، عن النسخة السابقة، ج1، صص، 222–467.

"الماء" الذي يُعد معلمة معجمية حقيقية لم يسبقه إليها أحد، ولا حتى من أتى بعده[1]. ونستحضر هنا شذرات دالّة ومعبرة عن جوهر عمل الصحاري العلمي في ما يتعلق بموضوع الحد، على أنه لنا وقفة أخرى لاحقا مع الصحاري بما يلي كذلك.

إن تناول الصحاري لحد المصطلح تمثل في شدة عنايته بتفكيك المفردة الطبية من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي وصولاً إلى الوظيفة المصطلحية التي تؤديها المفردة الرئيسية. فمثلاً عندما أراد أن يعرِّف أو يحدد "حركة الشرايين" في جسم الإنسان، استعرض أولاً "حد الحركة" وما هو المعنى المقصود بالنسبة للشرايين. وقد ابتدأ ذلك بإيراد تعريف من سبقه لمصطلح "الحركة". إلا أن تلك التعريفات لم تلق القبول لديه في دقتها مثلما يتجلّى من قوله: "وهذا التعريف تعريف تنبيه على الحركة وليس بحد حقيقي"[2]، ثم يتبع ذلك برأيه حول هذه المسألة ويرى أن "الحد الصحيح لها (أي الحركة) هو أنها كمال أول لما هو بالقوّة"[3] مع شرح مسهب لحد الحركة.

فالصحاري هنا إنما يتحدث عن حد الحركة المتعلق بحركة الشرايين انقباضاً وانبساطاً لإخراج الفضلات من الدم[4]، فمن وجهة نظره أن الحديث عن مصطلح "إخراج الفضلات من الدم" مدعاة لبيان حد "الحركة" المعنية بحدوث هذا الأمر. وكتاب الصحاري برمته، دون مبالغة، إنما يقوم على هذه المنهجية[5].

ثانياً: إسهام العلوم في بناء المصطلح الطبّي:

إن إسهام العلوم الأخرى في بناء المصطلح الطبي يأتي، كما أشرنا آنفا، ضمن شمولية المعرفة في الحضارة الإسلامية القائمة على المستجدات والتطورات الاجتماعية والاستجابات للحاجات الملحة التي يجب أن تؤديها تلك العلوم، وهو

1 الحازمي (زيني)، "أبو محمد الصحاري الطبيب، حياته ومنهجه العلمي"، **مجلّة كلّيّة الآداب**، جامعة الإسكندرية، عدد 63، 2010م.

2 الصحاري (أبو محمد عبدالله بن محمد الأزدي)، **نفس المصدر**، ج3، ص 392.

3 **المصدر نفسه.**

4 **المصدر نفسه**، ص 393.

5 يمكن للقارئ أن يقف أمام العشرات من المواضع التي تتضح فيها تلك المنهجية. أنظر على سبيل المثال، الصحاري، **نفس المصدر**، ج 1، ص 351، ج 2، صص 418، 449، ج 3، صص 23، 429، 477.

الأمر الذي ألزم علماء المسلمين بمواكبة ذلك التطور والعمل على تجديد تلك العلوم تبعاً للأدوار التاريخية التي مرت بها تفكيرا وتجربة وتحريرا.

وعندما نذكر مصادر المصطلح الطبي، فإن المقصود هنا ذلك المكنز اللغوي الذي توفر للعلوم الطبية وقت البدء في وضع المصطلح الطبي. وهي مصادر، تتجاوز مدار هذا البحث، وقد كانت موضوع دراسات اللغويين والمختصين بمصطلحات الحديث والشريعة.

وعلى هذا الأساس فإن إسهام العلوم الشاملة في بناء المصطلح الطبي قد تمثل في مصدرين رئيسيّين:

المصدر الأوّل: التراث اللغوي.

المصدر الثاني: التراث المترجم.

وهي تلك المصادر التي اهتمت أساساً من ناحية بالجانب الشكلي للمصطلح من حيث نوعه اسماً أو فعلاً أو وصفاً، ومن حيث صيغته أو بنيته، ومن حيث اشتقاقه وتصريفه وبوجوه استعماله ، ومن ناحية ثانية اهتمّت بمضمونه في اللغة العامة، وكذلك بمفهومه الخاص عند أهل صناعة (اختصاص) بعينها. والمصادر اللغوية من حيث وظيفتها نوعان:

1- مصادر لغوية عامة، كالمعاجم اللغوية التي تتناول عامة مفردات اللغة.

2- مصادر لغوية خاصة تتناول جزءاً من مفردات اللغة خاصاً بنص بعينه أو بعلم بعينه، كغريب ألفاظ القرآن. وغريب ألفاظ الحديث، وغريب اللغة إجمالا. ولا يجب أن نسهو على أن اللغة كائن حي يتطور عبر المراحل التاريخية وتتحول بعض ألفاظه المعتادة إلى خانة الغريب.

وحتى يتضح لنا حجم المنجز اللغوي للحضارة الإسلامية، والذي استند إليه العلماء الأطباء عندما شرعوا في دراساتهم الطبية، يجدر بنا أن نقف قليلاً عند رؤوس الموضوعات التي باشرتها تلك المصادر اللغوية منذ بداية التأليف للمعاجم العربية وحتى نهاية فترة دراستنا وهي القرن الخامس الهجري، علما وأن الإنتاج العلمي قد تواصل بعد ذلك، وبشكل ملحوظ غير ذلك يتجاوز الحد الزمني لبحثنا.

وقد قد كفانا أحمد الشرقاوي مؤونة تتبع المجموعات الخاصة بالموضوعات وحصرها في عمله الموسوم "معجم المعاجم"، وقد جاءت المجموعات، التي سنعود إليها لاحقا، على النحو التالي:

1- مجموعة اللغات: وتضم كتب غريب ألفاظ القرآن ولغات القرآن والوجوه والنظائر في القرآن ومعرب القرآن وغريب ألفاظ الحديث والمصطلحات واللهجات والنوادر والمعربات واللحن والتصويب.

2- مجموعة الموضوعات: وهي تحتوي على كتب خلق الإنسان وخلق الفرس (أو الخيل) والإبل والوحوش والحشرات والطير والنبات والأنواء والأمكنة وعدة الحرب وفي البيوت والرحال والبئر واللبن والتمر والصفات والغريب والألفاظ.

3- مجموعة القلب والإبدال وما اشتبه في كيفية نطقه أو صورة خطه.

4- مجموعة الاشتقاق.

5- مجموعة المعاجم التي بنيت على الحروف، وهي على ثلاثة أشكال:

أ- ما بني منها على مخارج الحروف.

ب- ما بني على التقفية بالحرف الأخير.

ج- ما بني على النظام الألفبائي.

6- مجموعة الأبنية. وهي تتضمن المعاجم التي أقامها أصحابها على الأبنية ثم حشوها بالكلم المتزنة عليها أحرفاً وحركات.

7- مجموعة المعاني. وتضم: معاجم الترادف ومعاجم الاشتراك ومعاجم الأضداد ومعاجم المثلثات.

8- مجموعة الأوشاب. وهي المؤلفات المتنوعة التي لا يمكن تصنيفها ضمن إحدى المجموعات السابقة.

9- مجموعة الطرائف. وهي تضم كل كتاب أغرب مؤلفه بوضعه أو موضوعه فجاء مليحاً طريفاً.

وقد بلغت فذلكة ذلك كله وحاصله، كما يقول الشرقاوي، منذ بداية التأليف

وحتى آخر ماوصل إلينا من ذلك التراث قرابة (ألف وأربعمائة وسبعة كتب)[1].
ويمكن تفنيد تلك المجموعات من حيث الموضوعات وفق الجدول التالي:

المجموعة	عدد الكتب
مجموعة اللغات	397
مجموعة الموضوعات	345
مجموعة القلب والإبدال وما اشتبه في كيفية نطقه أو صورة خطه	76
مجموعة الاشتقاق	35
مجموعة المعاجم التي بنيت على الحروف	153
مجموعة الأبنية	139
مجموعة المعاني	125
مجموعة الأوشاب	97
مجموعة الطرائف	40

ويحيلنا هذا الحصر الورَّاقي لمؤلفات التراث المعجمي العربي على ملاحظتين:

الأولى: أن هذا الحصر مع ضخامته من حيث العدد لا يعتبر حاسماً من وجهة نظر البحث وإنما هو ما استطاع مؤلفو الطبقات والمعاجم المتخصصة في الإعلام والفنون والصناعات حصره إبان تأليفهم لكتبهم تلك، لأن التاريخ يحفظ لنا نصوصاً تثبت أن الكثير من تلك الذخائر قد امتدت إليها يد الضياع لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بتلف المكتبات الشخصية في الأزمان المختلفة بسبب حريق أو إغراقها أو دفنها، وبعضها الآخر قد هجمت عليه يد البغي في الحروب والغزوات التي ابتلى بها العالم الإسلامي في فترات تاريخيّة مختلفة[2].

---

1 **الشرقاوي** (أحمد)، **معجم المعاجم**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1993م، المقدمة ص ز، ح.

2 حول هذا الأمر أنظر الحزيمي (ناصر)، **حرق الكتب في التراث العربي**، منشورات الجمل، كولونيا (ألمانيا)، ط1، 2003م، وإن كان المؤلف قد توسع في الموضوع ولم يحصره في

الثانية: على الرغم من أن هذا الحصر قد أدخل ماتم تأليفه بعد نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وهو الحد الزمني الذي تنتهي عنده دراستنا هذه، فإن ذلك في المقابل يقدم لنا حجم الدور الذي نهضت به اللغة في حفظ التراث العلمي للحضارة الإسلامية، دون السهو عن شدة التنوع في التآليف وكثرة أعدادها واختلاف أشكالها. وتلك قدرة تاريخية للغة العربية جعلت منها حافظة الحضارة الإسلامية بكل ما فيها من مكونات مادية ولا مادية.

ولكي يكون التصور أكثر دقة عن مساهمة التراث اللغوي العربي في تطور المصطلح الطبي، سنحصر ما تم تأليفه منذ نشأة التأليف وحتى نهاية زمن هذ الدراسة تبعاً للموضوعات المطروقة بالتفصيل، وهو مايوضحه الجدول الآتي معتمدين على المصادر التي عنيت بذلك[1]:

الموضوع	عدد الكتب	الموضوع	عدد الكتب
التصويب اللغوي	35	خلق الإنسان	37
المصطلحات العامة	5	الخيل	40
الاشتراك اللفظي	7	الإبل	14
فقه اللغة	6	الغنم	6
الاشتقاق	28	الوحوش	12

الحرق، وإنما استعرض أسباباً أخرى لإتلاف الكتب، وأنظر نماذج من هذا الإتلاف على سبيل المثال في: اليافعي، **مرآة الجنان**، ج3، ص72، ابن أبي صيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ص560، ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج 3، ص 234، الحموي (ياقوت)، **إرشاد الأريب**، ج 9، ص 184، وغيرها العشرات من النصوص المبثوثة في كتب الطبقات والتراجم.

1 هناك مصادر عامة اهتم أصحابها بذكر الفنون وأعلامها ومؤلفاتهم، وهي: **الفهرست للنديم**، و**مفتاح دار السعادة لطاش كبرى زادة وكشف الظنون** لحاجي خليفة وذيوله و**الأعلام** للزركلي **وتاريخ الأدب العربي** لبروكلمان **وتاريخ التراث العربي** لفؤاد سزكين. بالإضافة إلى كتب الطبقات والتراجم والتي سيتم ذكرها في مصادر ومراجع البحث مع الاعتماد في التبويب على كتاب **معجم المعاجم** لأحمد الشرقاوي.

اللغات (اللهجات)	9	الحشرات	18
النوادر والتعليقات	47	الطير	6
الألفاظ	10	النبات (الزرع، الشجر)	30
الأفعال	22	الأنواء	39
الأصوات	9	البئر (الماء)	4
المذكر والمؤنث	28	اللبن والتمر	4
الحروف	11	المعادن والحجر	3
التقفية	3	المقصور والممدود	32
القلب والإبدال والتعاقب وما اشتبه في كيفية نطقه أو صورة لفظه	28	الألفباء	8
الفرق	16	الأبنية	25
غريب المصنف	9	الأضداد	15
		الصفات	7
المجموع		**573**	

ولكي نقف على عمق الأثر المعجمي للتراث اللغوي في تطور المصطلح الطبي، وفق ماتم عرضه في الجدول الفائت فإن هناك جملة من النقاط تجمل لنا ذلك الأثر وتغنينا عن السرد التاريخي الذي قد لا يبرز هذا الأمر بالقدر الذي تفعله لغة الأرقام.

أوّلاً: إن جملة المعاجم التي تم حصرها في الجدول السابق بلغت 573 مؤلفاً، وهي تشمل قاعدة عريضة من الموضوعات المتنوعة، التي تدل على مدى الثراء الفكري الذي كان عليه علماء العربية والحيوية في عرض الموضوعات التي كانت شديدة العلاقة مع الحاجات المجتمعية والعلمية، وتفاعلهم الإيجابي معها.

ثانياً: إن الموضوعات التي حملتها تلك المعاجم قد وفرت قاعدة ضخمة من مفردات اللغة للعلماء في العلوم الأخرى، غير العربية ومنها العلوم الطبية وفي

شتى المناحي التي يمكن أن تدخل في المصطلح العلمي من حيث التفسير والفهم، وليس شرطاً أن تكون موجهة إلى فنّ معين.

ثالثاً: إن تلك المعاجم أو المؤلفات قد ظهرت في فترات مختلفة طوال القرون الخمسة أو الأربعة الأولى من نشأة المعاجم العربية، ومن ثم فإن خدمتها للمصطلح الطبي كانت خدمة مرحلية تبعاً للمصادر المتوفرة للمشتغلين بالترجمة للكتب الطبية أو الأطباء أنفسهم، وقد أثر هذا العامل في المدى الذي وصل إليه المصطلح الطبي نحو الاستقرار المعجمي كما هو الحال عند أبي محمد الصحاري الذي استعان بأكثر تلك المعاجم أو ساهم بطريق غير مباشر في إنجاز مشروعه المعجمي الضخم كتاب "الماء" كما سنرى لاحقاً.

رابعاً: أن أثر تنوع موضوعات تلك المعاجم كما هو في مجموعها ككتلة واحدة، وليس بصورة منفردة، لأن بعضها كان يعالج أو قد ساهم في ظهور معاجم لغوية جديدة، ولذلك لا يظن القارئ أن إيراد تلك الموضوعات هو حصر معرفي للمصادر اللغوية التي اعتمد عليها أطباء مرحلة الدراسة وفلاسفتها.

خامساً: إن الحصر الوراقي لتلك المعاجم ليس نهائياً، وإنما هناك معاجم أخرى تمثل شروحات لبعض تلك المعاجم التي نالت شهرة واسعة بعد ظهورها ككتاب "العين" للفراهيدي و"المخصص" لابن سيدة و"درة الغواص" للحريري و"الفصيح" لثعلب وكتاب "النبات" لأبي حنيفة الدينوري، وكذلك التلخيصات والذيول والردود وغيرها من ضروب التأليف.

سادساً: إن هناك موضوعات تتعلق معاجمها بصورة مباشرة بميدان العلوم الطبية من جهتين:

أ: باب الطب وتخدمه موضوعات خلق الإنسان وخلق الخيل (الفرس) والإبل والغنم والوحوش والحشرات والطير والبئر (الماء) واللبن والتمر وذلك في نواح طبية شتى منها:

1- وصف الأعضاء ووظائفها عند الإنسان، والتشبه في بعض الأحيان بما عند الحيوان خاصة أن ممارسة التشريح كانت محظورة في التعرف على وظائف الأعضاء.

2- تشخيص الأمراض ومعرفة أعراضها وأسبابها إذا كانت حيوانية أو متعلقة بنوعية ماء الشر وعلاجها.

3- استخدام أجزاء من تلك المخلوقات أو نوعية الماء أو دخول اللبن والتمر باعتبارهما مصدرين غذائيين مهمين عند الأطباء، منذ ذلك الوقت، في نوعية العلاج المعطى للمرضى.

ب: باب الصيدلة وتخدمه تلك المعاجم المتعلقة ببعض مصادر صناعة الأدوية، سواء المفردة أو المركبة، ككتب النبات والمعادن والحجر والحشرات وأيضاً تلك المتعلقة بالحيوانات. غير أن الأدوية النباتية والحشائشية كانت أكثر استخداماً من قبل الأطباء والصيادلة.

ويمكن أن نأخذ، على سبيل المثال، كتاب "النبات" لأبي حنيفة الدينوري، الذي يعد أفضل موسوعة لغوية وعلمية للنبات ظهرت في تاريخ المعاجم اللغوية، وقد لقي عناية عظيمة ممن جاء بعد مؤلفه[1]، فتناولوه شرحاً واختصاراً كما عدّ مصدراً مهماً اقتبس منه من كتب بعده في موضوع النبات[2]. فهو مصدر مهم لا من ناحية اللغة فحسب، وإنما هو بمثابة دليل علمي لعلماء البستنة والصيادلة في التعرف على مواصفات النباتات في الطبيعة وخصائصها والفروق الجوهرية بين المتشابه منها وغير ذلك من الإلماحات العلمية المهمة التي يحتاجها صانعو الدواء في ذلك الوقت[3].

ولكن قد نجد من الأطباء من قصد في تأليفه معشر الأطباء وبدا له أنهم بحاجة إلى معجم لغوي يكون عوناً لهم في تآليفهم الطبية من جهة، وتقديره أنه يصعب على أولئك الأطباء تصديهم، خاصة في القرون المتأخرة، لتأليف مثل تلك

---

1 نشر المستشرق برنهارد لفين الجزء الخامس من هذا الكتاب، وهو الجزء الوحيد الذي عثر عليه من أجزاء الكتاب الستة، وجمع فيه المفردات من حرف (أ) إلى حرف (ز)، ومبلغ عددها 842 مفردة نباتية. راجع أيضا الحازمي (زيني)، **النقد العلمي عند علماء المسلمين في العلوم التجريبية** (رسالة دكتوراه غير منشورة). نوقشت عام 1427هـ/ 2007م، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

2 يذكر المقري في **نفح الطيب** ج3، ص397 أن محمد بن معمر المالقي الأندلسي المعروف بابن أخت غانم، أحد أعلام اللغة المشهورين في عصره، قام بشرح كتاب النبات هذا في 60 مجلداً.

3 أحصى الباحث الهندي محمّد حميد الله المفردات التي اقتبسها الآخرون من كتاب أبي حنيفة، ورتبها على حروف المعجم من حرف السين إلى الياء حيث توقّفت النسخة المنشورة من الكتاب عند حرف ز وهي نسخة ناقصة وتمثّل الجزء الخامس من الكتاب فقط، فبلغت 638 مفردة نباتية، وقد نشر هذه الدراسة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة عام 1973. فيصبح عدد المفردات مع ما قام به لفين 1120 مفردة نباتية.

المعاجم. وفي هذا السياق نعثر عند ابن أبي أصبيعة على مقالة للطبيب الفضل بن جرير التكريتي، وهو من أطباء القرن الخامس الهجري في العراق، بعنوان "مقالة في أسماء الأمراض واشتقاقاتها" كتبها إلى أحد طلابه وهو يوحنا بن عبد المسيح[1].

ويبدو أن حالة الفوضى اللغوية وتدني مستواها قد أصاب طائفة من الأطباء في أنحاء شتى من العالم الإسلامي في هذا العصر قد تكون وراء ظهور عمل معجمي ضخم قام به أبومحمد الصحاري الطبيب، وهو ما تمت الإشارة إليه من خلال كتابه "الماء". ففي مقدمة الكتاب ما يفيد أن الوضع بالنسبة إلى المصطلح الطبي كان لا يسر الغيورين على اللغة العربية حيث يقول: "ولقد بلغنا عن أطباء عصرنا ومتطبيه وصيادلته، وعطاريه وأهل الجراحة والتشريح والكحالين ما بلغنا من خروجهم على لغة العرب فجهدت جهدي أن أعيد الأعجمي من لفظ الأطباء إلى رسوم لسان العرب"[2].

المصدر الثاني: التراث المترجم

يعد هذا المصدر متمماً ومكملاً للوظيفة المعرفية التي يؤديها التراث اللغوي، غير أن هذا المصدر يتصف بالعمق والتخصص في جوهر العلوم الطبية خاصة، والعلوم البحت بشكل عام ومن هنا كان التركيز عليها أكثر من الأولى ظناً من بعضهم أن مدار المصطلحات العلمية في نشأتها وتطورها إنما تم مع ظهور حركة الترجمة، وازدهار التأليف العلمي في الطب والصيدلة.

غير أن هذا الفصل الإبستمولوجي في تاريخية المصطلح الطبي أدى إلى ما يشبه القطيعة بين العلوم الطبية والتراث اللغوي المعجمي لم تنته إلى يومنا هذا.

ولا ريب في أن حركة الترجمة قدمت جهازا ثريا من المصطلحات الطبية والفلسفية، باعتبار أن الطب جزء من العلوم الفلسفية، إلى حركة العلوم الطبية طوال ثلاثة قرون تقريباً، خاصة مع بدايتها ومنتصفها. وقد ظلت الإشكالية في كيفية استثمار البنية المعرفية للمصطلح المترجم وصياغتها صياغة عربيّة، ولهذا بقيت المصطلحات ردحاً من الزمن تنقل كما هي ولكن برسمها العربي، وقد رأينا قبله أن هذا الأمر قد أوجد ظاهرة سلبية على لسان الأطباء في الحضارة الإسلاميّة،

1 ابن أبي أصيبعة، (موفق الدين أحمد بن القاسم السعدي)، **نفس المصدر**، ص 328.
2 الصحاري، **نفس المصدر**، ج 1، ص 31.

خاصّة في الأمصار العربية، إذ دفعت ببعض الأطباء أنفسهم كالصحاري والتكريتي وغيرهم كما رأينا، إلى المسارعة نحو التصدي للعجمى التي أصابت لسان الأطباء، وطبعوها في مؤلفاتهم الطبية، وذلك في القرن الخامس الهجري، بل استمر ذلك الوضع حتى بعد ذلك.

إنّ تصفح المصادر التي أرّخت لحركة الترجمة، وعلى رأسهم النديم صاحب "الفهرست"، يجعلنا نتصور حجم إسهام حركة الترجمة في رفد المصطلح الطبي في الحضارة الإسلامية. فقد أورد النديم ما يقارب 20 طبيباً من اليونان[1] خاصة في الفلسفة والمنطق والطب. أمّا عدد المترجمين الذين قاموا بالترجمة والنقل من اللغات اليونانية والسريانية والفارسية والهندية والنبطية فقد بلغ عددهم 58 مترجما جلهم من أعلام صنعتهم في زمانهم[2]. وأقل من هذا العدد أورده ابن أبي أصيبعة، إذ اقتصر على حصر الأطباء النقلة الذين نقلوا كتب الطب وغيره من اللسان اليوناني إلى السريانية والعربية فقط فبلغ عددهم 35 طبيباً[3].

إن تلك المصادر تقدم لنا معطيات كمية تتعلق بالتراث العلمي الطبي المترجم إلى العربية وتظهر لنا الحصيلة المصطلحية الجديدة التي دخلت في الصنعة الطبية في الحضارة الإسلامية جراء تلك المصادر الطبية الجديدة. فقد ترجم 10 كتب من مؤلفات أبقراط إلى العربية بتفسير جالينوس[4]، أي متن الكتاب وشروحه كما نقل إلى العربية أيضاً 73 كتاباً من كتب جالينوس[5] بعضها قد شرح أكثر من مرَّة وفُسِّرت قضاياه العلمية[6]. وأحصى النديم 12 كتاباً طبياً في التراث الهندي نقل إلى العربية[7]، أي ما مجموعه 95 كتاباً هذا فقط إحصاء النديم الذي هو الأقدر والأقرب إلى تحليل نتائج حركة الترجمة، باعتباره شاهداً على نهايتها في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

---

1 النديم (أبوالفرج محمد بن إسحاق البغدادي الكاتب)، **الفهرست**، تحقيق أيمن فؤاد سيّد، مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط 1، 1430هـ/ 2009م، مج 2، ج 1، ص 27، ص 288.

2 **نفس المصدر**، مج2، ج 1، صص 144-152.

3 ابن أبي أصيبعة، **نفس المصدر**، ص 279-283.

4 النديم، **نفس المصدر**، مج2، ج1، صص 273-274.

5 **نفس المصدر**، مج2، ج1، صص 277-280.

6 هناك الكثير من الشروحات والتفاسير التي قام بها أطباء الحضارة الإسلامية شرقاً وغرباً لكتب جالينوس.

7 النديم، **نفس المصدر**، مج2، ج1، صص 315-316.

ولنا أن نتخيّل إذا الحشد الهائل من المصطلحات الطبية التي وردت في تلك المصادر، خاصة أن معظمها قد أُنجز في أوائل حركة الترجمة، أي إما بالتزامن مع بداية نشاط التأليف الطبي باللغة العربية أو قد سبقها بفترة ليست بالقصيرة إذا ما وضعنا في الحسبان أن كثيراً من المؤلفات الطبية خاصة اليونانية كان قد تم نقله إلى السريانية على يد الأطباء السريان قبل توافدهم على بغداد زمن الخليفة أبي جعفر المنصور.

وعند قراءتنا للمؤلفات الطبية العربية في بواكيرها الأولى، وحتى عصر ابن سينا والبيروني (ت440هـ/ 1048م) نجدها لم تستغن عن المصطلح الأجنبي المنقول بين المصادر الأجنبية برسمه الأجنبي، أي إن أولئك الأطباء والصيادلة كانوا بحاجة إلى إيراد ذلك المصطلح الأعجمي إن لم ينجح العرب في إيجاد المقابل له في لغتهم، وهو أمر ليس له تعليل مقنع، في تقديرنا، يمكن من خلاله تفسير هذه الاستمرارية. فهل أنهم لم يبحثوا لها عما يقابلها في لغتهم حتى ذلك الوقت المتأخر من مسيرة العلوم الطبية، وقد شهدت إنجازات متميزة ومفصلية على الصعيدين العلمي والمعرفي؟

ولكن يمكن القول إن استحداث كلمات ومصطلحات طبية جديدة معبرة عن أفكار كُتبت باللغات الأجنبية كان مصدر إغناء لفظي للغة العربية في فترة حركة الترجمة من القرن الثاني إلى الخامس للهجرة، ويكفي أن نعلم أن عدد المصطلحات التي حواها كتاب "القانون والطب"[1] لابن سينا قد بلغ 2131 مصطلحاً ما بين أسماء أمراض وأدوية وأعشاب، اختلط فيها المصطلح العربي بالأعجمي دون تفريق، وكان هذا في أوائل القرن الخامس الهجري تقريباً. ولو تقدمنا قليلاً إلى القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي فإننا نعثر في كتاب "القولنج" لأبي بكر الرازي على 303 مصطلحات، وهو كتاب مخصص فقط لمعالجة موضوع مرض القولنج الذي يصيب الأمعاء الغليظة (القولون) عند الإنسان. ويصبح العدد أضعاف ذلك إذا أحصينا ما هو موجود عند كتابه الضخم "الحاوي" أو كتابه الآخر "ما الفارق أو الفروق بين الأمراض" وغيرها من مؤلفات الرازي.

وإذا كانت المؤلفات الطبية لأطباء القرنين الرابع والخامس الهجريين قد أظهرت قدراً عظيماً من استقلالية العربية في بناء المصطلح الطبي مع بقاء المصطلحات الأعجمية برسمها الأصلي، وأن نفوذ تلك المصطلحات الأعجمية

1 طبعت بولاق الأصلية، القاهرة 1873م المصورة بالأوفست ونشرتها دار صادر في بيروت.

وسطوتها على المفردة الطبية كان واضحاً وجلياً عند الأطباء الذين تولوا عملية الترجمة، مع اعتبار أنهم لم يكونوا عرباً في الأصل، كحنين بن إسحاق وابنه اسحاق وثابت بن قرة وعمر بن الفرُّخان الطبري واصطفن بن بَسيل ويوحنا بن ماسويه وغيرهم، فالمتصفح لمؤلفاتهم التي وصلت إلينا يلحظ بجلاء عمق تأثير المصطلح الأجنبي في تشكيل مادة تلك المؤلفات، سيما أن كثيراً من مؤلفاتهم كانوا قد كتبوها في مدنهم الأصلية قبل توافدهم إلى بغداد.

وحتى لا يؤخذ الأمر على أنه افتقار العربية لأهداف معينة قد يتبناها بعضهم، فإن اللغة العربية كانت تفتقر إلى المصطلحات العلمية، والفلسفية والفنية، فهي بالأساس لغة شعر وبيان، لذلك نقل المترجمون النصوص اليونانية أو السريانية مستعملين المصطلحات اليونانية أو السريانية لسد الحاجة الطارئة آنئذ.

وكمثال للتطور التدريجي لاستعمال المفردة، أُطلق على ما سمي في ما بعد "المستشفى" لفظ "بيمارستان" ذات الأصل الفارسي المعبرة عن هذه المؤسسة الطبية. واستمر استعمال هذا المصطلح قروناً عديدة قبل أن تصبح كلمة "مستشفى" مفردة شائعة مقبولة[1].

ولابد لنا من الاعتراف بما أظهرته مدرسة حنين بن إسحاق للترجمة من درجة رفيعة من المعرفة باللغة العربية، ومن المؤكد أن من جاء بعد حنين قد استفاد من مؤلفات تلك المدرسة اللغوية والعلمية أيما استفادة.

المبحث الثالث: علاقة المصطلح بتطور العلوم الطبية

نظراً إلى ما تشكله قضية المصطلح من أهمية في تطور العلوم، اعتنى علماء المسلمين بمسألة المصطلح المعجمي، وصنفوا فيها، على اختلاف تخصصاتهم، منذ زمن مبكر. واشتهرت هذه الكتب باسم الحدود وبأسماء أخرى. وسوف يكون الاهتمام هنا منصرفاً إلى العلماء "التجريبيين" خلال فترة الدراسة. ولكن ينبغي التنبيه إلى أن تصنيفهم لكتب الحدود إنما جاء على اعتبار أن هذا الأمر يصنف ضمن أبواب الفلسفة، وليس ضمن العلوم التي برزوا فيها، بما أن ذلك

1 سواعي (محمّد)، **أزمة المصطلح العربي في القرن التاسع عشر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م، صص 48-49.

كان تقليدا ساريا في ذلك الزمن[1]. فقد ألف جابر بن حيان (ت 200هـ) "رسالة في الحدود"[2]، ومجموع حدودها 92 حداً. أما أبويوسف الكندي (ت 260هـ) فصنف "رسالة في حدود الأشياء ورسومها"[3]، وهي تتضمن ما يزيد على مائة مصطلح. وكانت رسالة في الحدود والرسوم[4] لإخوان الصفا (ق 3هـ/9 م) تضم قرابة مائة وخمسين حداً. ووضع ابن سينا (ت 428هـ) رسالة الحدود[5] وفيها 73 مصطلحاً. وعلى الرغم من أن أبا حيان التوحيدي (ت 414هـ) لم يكن عالماً تجريبياً فإن قضية الحدود، باعتبارها قضية فلسفية في المقام الأول، قد حظيت باهتمامه فخصص المقابسة الحادية والتسعين من كتابه المقابسات للحدود، وهي تضم ما يقرب من مائة وعشرين مصطلحاً وهي تعالج موضوعات فلسفية متعددة، في الرياضيات والطبيعة والمنطق والإلهيات والأخلاق[6].

إنّ وجود هذا الكم الهائل من الرسائل الخاصة بموضوع الحد لعلماء تجريبيين له دلالاته المهمة إذ تؤكد مدى ما وصلت إليه عقلية العلماء الإسلاميين من استيعاب كامل لشتات هذه المسألة العلمية، وإدراكهم الدقيق لموضوع "حد المصطلح" في البناء المعرفي للعلوم التجريبية.

إلا أنّ الأمر يبقى نسبيا، فحنين بن إسحاق (ت 264هـ)، على جهوده التي لا ينكرها أحد في مجال الترجمة وكأحد أطباء عصره البارزين، قد وقع في أخطاء علمية مردها إلى فهمه غير الدقيق للمصطلح العلمي، وتقديم طروحات

---

1 يحيل هذا الأمر على وضعية البحث المعاصر في العالم الآنجلوسكسوني الذي يعتمد مصطلح Philosophiæ doctor حيث يعني مصطلح فلسفة الدراسة العامة للمعارف على اختلاف مشاربها.

2 منشورة ضمن كتاب تدبير الإكسير العظيم لجابر بن حيان, تحقيق بير لوري، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ط1، 1988م.

3 مطبوعة بتحقيق ميشيل ألارد، **مجلة الدراسات الشرقية**، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، عدد 25، 1973م.

4 إخوان الصفا، **نفس المصدر**، ج2، صص48-55.

5 مطبوعة ضمن كتاب تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات لابن سينا، تحقيق حسن عاصي، دار قابس، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.

6 التوحيدي (أبو حيان علي بن محمد الفارسي)، **المقابسات**، تحقيق حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط1، 1347هـ/1929م، ص 308- 319.

علمية خاطئة. فعندما أراد أن يشرح "تفرق الاتصال" وأراد أن يأتي بأمثلة لذلك، قال: "...كالكسر في العظم واللحم، والبتر في العصب"، فقطع العصب ليس بالضرورة مصاحباً للبتر، واستخدام الكسر كتفرق في اللحم. فهو إما أنه استخدم لفظة "البتر" في غير موضعها الصحيح، وهو المرجح، أو أن مفهوم العصب عنده غير دقيق[1]. كما يظهر هذا الارتباك المعرفي في استخدامه أيضاً لمصطلح "القوي" بالنسبة للأخلاط[2].

ولا ريب أن أطباء المسلمين كانوا يعتقدون أن معرفة المصطلحات بمدلولاتها الحقيقية وحدودها جزء لا يتجزأ من التشخيص السليم والصحيح للأمراض، ولهذا خصص أبوبكر الرازي في كتابه "الحاوي" قسمين مهمين للمصطلح الطبي:

- أحدهما: عن تسمية الأعضاء والأدواء باليونانية والسريانيّة والفارسية والهندية والعربية.

- والثاني: عن الأدوية المفردة حصر فيه أسماءها وخواصها، مرتبة على حروف المعجم، وهو ما يعتبر، في تقديرنا، أول معجم للأدوية المفردة في العربية.

وفي حديثه عن مصطلح "الاعتدال" في الدواء، على سبيل المثال، نلفيه يقدم لذلك بمقدمة يتناول فيها المقصود بـ "الاعتدال" في بيئة الأطباء والطبيعيين، حاصرا لها في ثلاثة معان هي:

1- تكافؤ الأجزاء.

2- تكافؤ القوى.

3- تكافؤ النوع المقصود[3].

وإذا توقفنا عند يعقوب الكشكري (ت321هـ) نجده يولي اهتماماً ملحوظاً لموضوع "حد المصطلح"، لا سيما أنه كان طبيباً ممارساً في العديد من مستشفيات بغداد. ولهذا فالمسألة تكتسي لديه صفة الحساسية، حتى أن القارئ لمصنفه

---

1 إبن إسحاق (أبوزيد حنين العبادي)، **المسائل في الطبّ**، تحقيق جلال موسى ومرسي عزب، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط1، 1978، ص 372.

2 **نفس المصدر**، ص 362-363.

3 الرازي (أبو بكر محمّد بن زكريا)، **الحاوي**، ج 8، صص 25-42.

"الكناش" يلحظ بسرعة الحضور الطاغي لمسألة التعريف بالمصطلحات وتحديدها، إذ قبل حديثه، على سبيل المثال، عن أمراض "الطبقة القرنيّة" في العين، أخذ يحدد أولاً ماهية هذه لأمراض حيث وجعلها في ثمانية أصناف، ثم أخذ بالحديث عن كل صنف بشكل مستقل[1]. وكذلك فعل عند حديثه عن "الجرب" و"القروح" التي تصيب قرنية العين، وكذلك "الحمى"[2].

وكان أبو الريحان البيروني (ت 440هـ) عادة ما يتوقف عند المصطلحات التي يرى أنها بحاجة إلى شرح وتمحيص، وإن كانت مألوفة كحديثه الطويل عن المقصود بـ "الصيدناني" و"الصيدلاني"[3] وأهمية بيان ذلك بالنسبة إلى علاقته بالوصفات العلاجية.

إلا أننا نجد أبا محمد الصحاري (ت 456هـ)، المعاصر للبيروني وتلميذه، أكثر دقة من أستاذه (البيروني) وأكثر عمقاً، فقد اعتبر أن الصيدلة صنعة من الكيمياء، إذ لا يلزم الصيدلي أن يعرف علاجات الأمراض، كما يقول الصحاري، وإنما تلزمه معرفة قوى الأدوية البسيطة والمركبة، كما يرى أن الصيدلي هو العارف بماهية الأعشاب[4].

ولقد تميز الصحاري عن غيره في موضوع حدود الدلالة للمصطلح العلمي، إذ حاول البحث عن إمكان أن يكون للمصطلح الواحد أكثر من دلالة اصطلاحية في العلم الواحد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعى حثيثا إلى ضبط حد المصطلح إذا كان مفرداً أو لا يحمل إلا معنى واحداً. وهو ما سجله باختصار في معجمه.

ومما يدل على التقنين في عمل الصحاري هذا، أن القارئ يلحظ أمرا بالغ الأهمية في طريقة معالجة الصحاري لحد المصطلح العلمي من ناحية المنهجية في التأليف. فهذه الطريقة تتمحور حول انتقال الصحاري من المعنى العام إلى المعنى الخاص حتى يصل إلى تعريف المصطلح. فعلى سبيل المثال، يبدأ الصحاري بتعريف

1 الرازي (أبوبكر محمد بن زكريا)، **المرشد أو الفصول**، تحقيق ألبير زكي إسكندر، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط2، 1416هـ/1996م، ص 23.

2 عبد العزيز (محمّد)، **نفس المرجع**، ص 176.

3 البيروني (أبو الريحان محمد بن أحمد)، **الصيدنة في الطب**، عناية رانا إحسان وزميله مؤسّسة همدرد، كراتشي، د.ط، 1973م، ص 3-5.

4 الصحاري، **نفس المصدر**، ج2، ص 393.

"الصناعة" وأقسامها[1]، ثم ينتقل إلى تعريف "الطب"، فيدخله في القسم الأول من الصناعة ما يمكن حصوله بالنظر والاستدلال. وإمعاناً في بيان المقصود بـ"صناعة الطب" يأتي بكل المعاني التي تعنيها هذه الكلمة في لغة العرب، حتى يميز المعنى الذي يرتضيه هذا المصطلح[2]. ثم ينتقل إلى بيان حد المصطلحات التي تتعلق بصحة الإنسان في هذا الإطار، "كالعرض"[3]، و"الوجع" والفرق بينه وبين "الألم"[4]. فالصحاري يدرك أهمية وضع حد هذه المصطلحات لتعلق التشخيص السليم والعلاج الناجع بفهمها الصحيح، بل ويقرر أن أهمية الإحاطة بالمصطلح الطبي قد ألزمه، فوق ذلك، أن يذكر "أسماء النبات والحيوان وأعضاء بدن الإنسان مما يوجبه ذكر الداء والدواء"[5] أي أنّ ضبط التشخيص والعلاج مرهون بالفهم الصحيح لكل ما يتعلق بالتشخيص (بدن الإنسان)، والعلاج (أسماء النبات والحيوان).

وقد خصص الصحاري كتابه (الماء) كله للتتبع التاريخي لمسيرة المصطلح وصولاً إلى مرحلة الاستقرار من وجهة نظره هو. ولهذا، لديه وقفات نقدية لا تخلو منها معظم صفحات كتابه للآراء التي استدرك عليها. فهو على سبيل المثال ينتقد كتب التشريح التي اعتبرت "الأكحل" عرق من شُعب "الأبهر" وإنما سماه الصحاري بـ "الوتيني" وبـ"الأجوق"، وإنه من شُعب أحد عرقين يخرجان من الكبد[6].

وإننا نرى الصحاري يوجه نقده لمن اتهم تعريفه "للعضلة" غير جامع، إذ عرفها بأنها "عضو مركب من العصب والرباط واللحم والغشاء المجلِّل لها فقط، يتصل طرفها بالعضو المتحركة بالإرادة بتوسط الانقباض والانبساط"[7] ووجه النقد الموجه لهذا التعريف أنه لم يشمل العضلات التي هي للحفظ لا للتحريك. ويقول الصحاري معقباً: "قولنا: "لتحريك العضو بالحركة الإرادية" علة غائية،

1 الصحاري، **نفس المصدر**، ج3، ص 392.
2 **نفس المصدر**، ج3، ص 392.
3 **نفس المصدر**، ج2، ص 418.
4 **نفس المصدر**، ج2، صص 449-450.
5 **نفس المصدر**، ج1، ص 30.
6 **نفس المصدر**، ج1، ص 158.
7 **نفس المصدر**، ج3، ص 50.

والعلة الغائية يجب أن تكون خارجة عن التعريف"[1].

ثمّ هو وجّه نقده لاستخدام مصطلح "معلول" لمن أصابته علّة أو مرض، وأن ذلك توهم من الناس، لأن استخدامها على الوجه الصحيح إنما يكون عند المتكلمين، وأهل العروض[2] وكذلك أنكر على بعض الأطباء الذين حصروا الحميات في ثلاثة أقسام، وهي: يومية وعقبية ودقّية لأن "حمى سُوَنُوخَس" يعتبرها الصحاري خارجة عن هذه الأقسام الثلاثة. ويقول في هذا الصدد: "لا تنحصر أجناس الحميات في الأقسام الثلاثة، فالواجب حصرها أن يقال: الحمى لا تخلو إما أن تكون متعلقة بها، فلا يخلو..."[3]. ثم يأخذ في بسط المسألة حتى يضع مصطلح "الحمى" في وضعه الصحيح، فيكون التشخيص فالعلاج صحيحين[4].

ثانياً: الترجمة

لقد واجهت حركة الترجمة منذ القرن الثاني وحتى الخامس للهجرة صعوبات في إيجاد الألفاظ العربية المناسبة لصياغة الفكرة من اللغة المنقول عنها إلى اللغة العربية. ومن المسلم به أن المترجمين الأوائل واجهوا صعوبات في إيجاد المرادف العربي لنقل الأفكار اليونانية والهندية والفارسية والسريانية المعبر عنها بألفاظ علمية خاصة بهذه اللغات[5]. إلا أنّ لتمكن بعض المترجمين من اللغات العربية والأجنبية (يونانية أو فارسية أو سريانية)، دوره الكبير في المضي قدماً نحو استقرار المصطلح.

وقد بدأت هذه المهمة منذ أول اتصال بين اللغتين أو الثقافتين ، ولكنها ظهرت بصورة جلية مع ظهور مدرسة حنين بن إسحاق للترجمة، فمنذ قيامه بنقل بعض من التراث اليوناني والسرياني إلى اللغة العربية حرص على المزاوجة بين المصطلح اليوناني ومقابله العربي، سواء من اليونانية إلى العربية مباشرة أو من اليونانية إلى

1 الصحاري، **نفس المصدر**، ج3، ص50-51.
2 **نفس المصدر**، ج3، ص67.
3 **نفس المصدر**، ج1، ص365-366.
4 أنظر نماذج أخرى عند الصحاري في هذا الجانب أوردها في كتابه **الماء**، ج1، صص347 - 359، ج3، صص157-158 - 163.
5 للتوسع في هذه النقطة أنظر: محمد سوعي، **أزمة المصطلح العربي في القرن التاسع عشر**، ص43-46.

السريانية ومنها إلى العربية، إلى درجة أن بعض المصطلحات اليونانية التي ذكرها حنين لا توجد في الكتب الطبية اليونانية التي اعتمد عليها المحققون لتراث حنين[1].

وقد كان حنين بن اسحاق "يأتي إلى الجملة فيحصل معناها في ذهنه، ويعبر عنها من اللغة الأخرى بجملة تطابقها، سواء ساوت الألفاظ أم خالفتها. وهذا الطريق أجود"[2].

وفي سعيه لإيجاد مرحلة وسط يجتمع فيها المصطلح اليوناني والعربي نجد أن يعقوب الكشكري (ت 321هـ)، على سبيل المثال، يصر في معظم كناشه على المزاوجة في بيان حد المصطلح بين معناه في اللغة المنقول منها وبين معناه في العربية. فقد استطاع إيجاد مصطلح "السَّعْفَة"[3] في العربية مقابل المصطلح الفارسي "النار الفارسية"[4] للتعبير عن هذا المرض. وكذلك فعل في إيجاد المقابل لمرضي "ألمانخوليا" و"ألمانيا" اليونانيين فوضع للأول مصطلح "الوسواس السوداوي" وللثاني مصطلح "الجنون"[5] كمصطلحين عربيين. وكذلك فعل في تعداده للطبقات التي تقع خلف "الرطوبة الجليدية"، فكان يأتي بإسم الطبقة العربية ومقابلها في اليونانية[6].

ونلاحظ عجز الكشكري في مواضع من كتابه عن إيجاد صيغة مناسبة لمصطلح عربي يتكون من كلمة أو كلمتين يعبر بها عن مرض وصفه صاحبه لايستطيع الرؤية في النهار ولكنه مبصر بالليل، فاستعان بالمصطلح الفارسي لهذا المرض وهو "دوزكور"[7]. وهذا الأمر هو ما دفع الكشكري إلى أقرانه، كما تطلب الأمر، بين المصطلح الفارسي والعربي، وكذلك بين اليوناني والعربي. فهو لم

---

1 أشار ماكس مايرهوف إلى هذه النقطة في مقدمة تحقيقه لكتاب "**العشر مقالات في العين**"، صص58-59.

2 الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الغيث) **المسجم في شرح لامية العجم للطغرائي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1395هـ/1975م، ج 1، ص79.

3 السَّعفة، قروح في الرأس والوجه يابسة، لها ثقوب صغار ترشح منها رطوبة دقيقة، ابن هندو، **مفتاح الطب**، ص151.

4 الكَشْكَري (يعقوب)، **الكناش في الطب**، تحقيق علي شيري، مؤسّسة عزّ الدين، بيروت، ط1، 1414هـ/1994م، ص31.

5 **نفس المصدر** ص227.

6 **نفس المصدر** ص33.

7 **نفس المصدر** ص38.

يستطع أن يجد مصطلحاً يعبر به عن الغشاء الذي يغطي العين، فاضطر إلى ذكر اسمه باليونانية، ويقول في هذا الصدد: "وفوق هذا العضل الغشاء، الذي يسمى باليونانية إيفيافوقوس، الذي يغشى العين، أعني بياض العين كله وينتهي عند السواد ويلتحم بالقرنيّة"[1].

وعندما أراد الكشكري الحديث عن أنواع "الجرب" الأربعة، أخذ يذكرها بأسمائها اليونانية، مكتفياً بشرحها بالعربية، دون أن يجد لها مصطلحاً بالعربية[2]، وقد تكرر الأمر نفسه في تناوله لموضوع "القروح" التي تصيب قرنية العين، إلا أنه زاوج بين المصطلح اليوناني لأنواع القروح، والمقابل في العربية كمعنى كلمة لا كمصطلح طبي[3].

والكشكري في عمله هذا إنما يفصح عن جهود مضنية بذلها علماء المسلمين في عصره، أي أوائل القرن الرابع الهجري، في سبيل الوصول إلى استقرار المصطلح العلمي بأي شكل من الأشكال، نظراً إلى تضافر عوامل عدة حالت دون تحقيق قدر من النجاح يقنع به الكشكري.

وبلغ من اهتمام البيروني (ت 440هـ) لإيجاد المعاني المختلفة للمصطلح الواحد في اللغات الأجنبية، أن استغل وجود شخص رومي جاء إلى بلده، ليساعده في تقريب المعاني كما يشهد البيروني قائلاً "فكنت أجيء بالحبوب والبذور والثمار والنبات وغيرها وأسأله عن أسمائها بلغته وأحررها"[4].

لقد كان البيروني على اتصال وثيق بثقافات الشعوب غير العربية بحكم انتمائه إلى بيئة موغلة في القدم من ناحية اتصالها بالحضارات الأخرى، ودفعته روح العالم فيه إلى الإعجاب بحرص مثقفي تلك الشعوب بأمر المصطلح أيما إعجاب جعلته ينقل تجاربهم في هذا المضمار يقول: "وفي أيدي النصارى كتاب يسمّونه "يُشاق شماهي" أي تفسير الأسماء ويعرف أيضاً "جهارنام" بمعنى أن كل واحد مما فيه مسمى بالرومية أو السريانية والعربية، والفارسية... ولهم كتب تسمّى

1 الكَشْكَري، **نفس المصدر**، ص38.
2 **نفس المصدر**، ص60.
3 **نفس المصدر**، ص60.
4 البيروني، **نفس المصدر**، ص14.

"لكسيقونات" تشتمل على غرائب اللغات، وتفسير المشكل منها. وربما أفردوها كتابًا كتابًا، فعندي "لكسيقون" لزيج بطليموس مكتوب مافيه بالخط السرياني ثم بعينه بالعربي ثم تفسيره"[1].

وكان البيروني يدرك أن النتائج المترتبة على إعطاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها سوف تكون إيجابية ولاشك، ولهذا كان يعتقد أن "للإحاطة باسم الدواء الواحد بصنوف اللغات فوائد"[2].

إلا أنه لم يجد مناصاً من استعمال الألفاظ الأعجمية في مؤلفاته، فأوردها على سبيل التعريب، وهو ما أفصح عنه في مقدمة كتابه "تحقيق ما للهند" حيث يقول: "وأنا ذاكر من الأسماء والموضوعات في لغتهم مالا بد من ذكره مرة واحدة يوجبها التعريف، ثم إن كان مشتقاً يمكن تحويله في العربية إلى معناه لم أَمْل عنه إلى غيره إلا أن يكون بالهندية أخف في الاستعمال فنستعمله بعد غاية التوثقة من الكتبة، أو كان مقتضباً شديد الاشتهار فبعد الإشارة إلى معناه، وإن كان له اسم عندنا مشهور فقد سهل الأمر فيه"[3].

وكان أبومحمد الصحاري (456هـ) يجتهد في إيجاد مقابل بالعربية للفظ الأعجمي، ولذلك نراه، أحياناً، يذكر اللفظ مع الجذر العربية ثم يشير إليه في جذره الأعجمي محيلاً إلى الأول، إلا الألفاظ التي شاعت وأصبحت جزءاً من الصناعة الطبية في عصره. فهو يذكرها باسمها الشائع وتحت الجذر الأعجمي، الأُسْطُقُس (العنصر) والأسطوخودس (نبات حار) والأمبَرياريس (نوع من الحبوب) والزُّرُشْك (نوع من الحبوب) والبُحران (لحد الفصل في المرض) والتِّرياق (دواء مركب) واللَيْرُغُس (مرض النسيان) وغيرها من المصطلحات التي يحفل بها معجمه[4].

---

1 البيروني، **نفس المصدر**، ص15.

2 **نفس المصدر**، ص15.

3 البيروني (أبوالريحان محمد بن أحمد)، **تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة**، تحقيق إدوارد سخار، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الهند، ط1، 1377هـ/1958م. أعادت طبعه بالتصوير: عالم الكتب، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م، ص 2.

4 الصحاري، **نفس المصدر**، ج1، صص61، 7، 105، 122، 194، 195، ج2، ص341، ج3، ص318.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أهم دوافع النقد في ما يتعلق باستقرار المصطلح حتى القرن 3هـ/9م هو أن بعض علماء المسلمين قد نسخ بأمانة الكثير من الاصطلاحات اليونانية عن كتب حنين بغية إعطاء نسخهم مظهر الثقة العظيمة، ولكنهم لم يفهموها هم أنفسهم، وفي بعض الأحيان خلطوا الاصطلاحات ومعانيها بصورة عجيبة[1]. وهذا يعني أن سوء الترجمة لبعض المصادر الأجنبية كان سبباً في شيوع الآراء الرافضة لقبول الكثير من المصطلحات العلمية، لأن بعض العلماء كان يرى أنّ للمنهجية الخاطئة التي كان النقلة يتبعونها دورها الفاعل في هذا الشأن، وهذا القصور حدث لديهم من ثلاثة أوجه:

- أوّلها: إغفال النقلة للمعارضة وإهمال التصحيح للكتب المترجمة بالمقابلة

- ثانيهما: ترك النقلة لبعض ما يوجد في بيئة العرب من أسماء معروفة، ولها اسم ورسم في لغة العرب، وانصرافهم إلى ما يوجد في اللغة اليونانية، فيحتاج هيه تفسير وإيضاح في ما بعد كمرحلة تالية.

- ثالثهما: الضعف الذي كان عليه بعض النقلة في اللغة العربية وأدواتها، مما أوقع بعضهم في أخطاء تتعلق بإهمال تنقيط الحروف المتشابهة في الصور، وإغفالهم لعلامات الإعراب، التي شملت استبهم المفهوم منها[2].

وهذه الشوائب التي شملت بعض النقلة جعلت يعقوب الكشكري (ت321هـ) يقول رأيه فيها بصراحة: "إنا لا نثق بها ولا نأمن التغاير في نسخها"[3] وإلا فهو يرى أن حركة الترجمة لو التزم القائمون عليها بضوابط دقيقة محددة "لكفى نقل ما في كتب ديستموريدس وجالينوس وبولس وأورباسيوس المنقولة إلى العربي من الأسامي اليونانية"[4] ولذلك فإن الكشكري يلفت نظر قارئ كتابه إلى أن بعض الأخطاء في ترجمة المصطلح الأجنبي للعربية بسبب "غلط الناسخ الذي نقل من اليونانية إلى العربية"[5].

---

1 ابن اسحاق (حنين)، **العشر مقالات في العين**، تحقيق ماكس مايرهوف، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1928م، ص59.

2 البيروني، **الصيدنة**، **نفس المصدر**، ص14.

3 **نفس المصدر**، ص40.

4 **نفس المصدر**، ص14.

5 الكشكري، **نفس المصدر**، ص450.

لقد كانت الترجمات من اليونانية أو السريانية وكذا المصطلحات المستنبطة في اللغة العربية، والتي بدت غريبة على الأسماع، سبباً في إثارة حفيظة علماء المسلمين التجريبيين[1] طوال فترة الدراسة، إلى درجة أنها أصبحت أحد الميادين التي تناولوها بالتمحيص والنقد والاستدراك بهدف الوصول بالمصطلح إلى درجة يطمئنون إليها.

وبغض النظر عن صحة تلك الاجتهادات من عدمها، فالمهم هو القناعة التي ترسخت في فكرهم عن دلالة المصطلح. فكان الخوض في هذا الأمر يعد أحد موضوعات النقد التي تطرق إليها علماء المسلمين في مصنفاتهم، كما فعل ابن ربن الطبري (ت 247) عند مناقشته لمصطلحات الهيولي والصورة والكمية والكيفية على ما قالت الفلاسفة ومن خالفهم فيه[2]. وكذلك عند تفريقه بين مصطلح "الحرارة" و"النار" من جهة أن الأول صفة للثاني[3].

وعلى الرغم من أن كتاب "دَغْل العين" ليوحنا بن ماسويه (ت 243هـ) كان حافلاً بالكثير من الاصطلاحات اليونانية والسريانية والفارسية فإنه كتب بلغة عربية رديئة، وشاعت فيه فوضى واضحة، خاصة أن الكثير من المصادر التي اعتمد عليها قد فقدت[4]، ومن هنا جاءت قيمة هذا الكتاب العلمية، ولذلك حرص من جاء بعد ابن ماسويه من علماء المسلمين على تنقيح هذا الكتاب من الشوائب، وتحريره بصورة أقرب إلى الصواب، فكان النقد هو المنهج الذي اتبعه الأطباء في عملهم هذا. وقد تحتمت ضرورة تخليص التراث الطبي من هذه السقطات التي قد تكون أدت إلى تغيير بعض الحقائق العلمية رأساً على عقب

---

1 إن أهمية هذه القضية قد أثارت حفيظة دعاء النقاء اللغوي ومثال ذلك: المناقشة التي دارت بين أبي سعيد السيرافي (ت 368هـ/979م) ومتى بن يونس (ت 328هـ) في مجلس الفضل بن جعفر الفرات، وزير الخليفة العباسي المقتدر، الذي يتندر فيه السيرافي على متى بن يونس لاستعمال الكلمات مثل: الهلّية (المشتقة من هل) والماهية (المتشقة من "ما هو" أو "ما هي")، والأينية (المشتقة من "أين") إلخ. أنظر خبر هذه المحاورة الشهيرة في التوحيدي (أبو حيان)، **الإمتاع والمؤانسة**، تصحيح أحمد أمين وزميله، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، د.ت، ج1، صص107-130.

2 الطبري، **نفس المصدر**، صص9-10.

3 **نفس المصدر** ص68.

4 ابن اسحاق (حنين)، **نفس المصدر**، ص6.

بسبب الخطأ في الاستخدام الأمثل والفهم الدقيق لمعنى المصطلح.

وقام يعقوب الكشكري (ت 321هـ) بتفنيد الآراء المختلفة حول تحديد المقصود بطبقات العين، وأشار في آخر استعراضه إلى أن "الاختلاف بينهم لا في المعنى بل في اللفظ"[1]، ولهذا اختلف أصحاب تلك الآراء في أسماء هذه الطبقات، وتكرر هذا الأمر عند مناقشة الكشكري بيان حد مرض "داء الثعلب" و"داء الحية" من حيث التشابه في الأعراض، والاختلاف في السبب، منتقداً رأي جالينوس في تعيين حد كلا المرضين بصورة دقيقة[2].

ولقد علل الكشكري، عند حديثه عن أنواع الجَرَب الذي يصيب أجزاء مختلفة من العين وعلاج كل نوع، انتقاده للعلاجات التي جاء بها غيره من الأطباء في علاج هذه الأنواع، بأن ذلك مرده إما اختلاط الأمور عليهم في تسمية نوع الجرب، أو الخطأ في التشخيص أي الخطأ في تعيين نوع الجرب والعلاج المناسب له[3]، وهو ماتكرر أيضاً في تناوله للقروح التي تصيب "قرنية العين" فهل تسمى "قروحاً" أم خشونة، وهو ما عناه عندما قال: "وليس الخلاف بينهما في الرأي بل في الاسم، لأن الخشونة من جنس انحلال الفرد، ومن سماها قرحة لاسيما إن كانت في العينين لم يخطئ"[4]. ونجد نموذجاً آخر لجانب النقد في المصطلح عند الكشكري عندما استدرك على الآراء التي أخطأت في تسمية الحميات بحسب ظهورها[5].

أما أبوبكر الرازي (ت321هـ) فقد عُرف بحسه النقدي في أغلب مايعرضه في مصنفاته دقيقاً فيما يقول. ولهذا فهو يوجه نقده للأطباء الذين يسمون "المزاج غير المعتدل" لبدن الإنسان بـ "سوء مزاج" ويرى أن البدن أو العضو منه يحس بالوجع، فسوء المزاج غير مسؤول عليه، والأطباء يسمون هذه الحالة "سوء مزاج مختلف" والأولى، كما يرى الرازي، أن يقال "سوء مزاج مستو"[6] والأمر نفسه في بذل

1 الكشكري، **نفس المصدر**، ص 11.
2 **نفس المصدر**، ص 11.
3 **نفس المصدر**، ص 54.
4 **نفس المصدر**، ص 60.
5 **نفس المصدر**، ص 304.
6 الرازي، **المرشد أو الفصول**، تحقيق ألبير زكي إسكندر، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط2، 1416هـ/1996م، ص 23.

الرازي جهده للتفريق بين مصطلح "القولنج" ومصطلح "المغص" وتحذيره لمن خلط بينهما، لخطورة ذلك على المريض في تعيين العلاج الملائم والصحيح للألم[1].

الخاتمة

وبعد، فهذا هو حال المصطلح الطبي في المشرق الإسلامي في القرون الخمسة الأولى للهجرة، والمراحل التي مرَّ بها. لقد تشكل المصطلح الطبي، في مرحلة أولى، في كنف المفردة اللغوية التي وفرت له القدر المتاح من المعاني وفق الواقع التاريخي للعلوم الطبية، ثم دخل المصطلح الطبي، مرحلة ثانية، هي مرحلة حركة التعريب والترجمة الكبيرة التي استمرت طيلة ثلاثة قرون، رفدت فيها العلوم الطبية، إضافة إلى المصطلحات العربية القائمة، بحشد هائل من المصطلحات الأجنبية. وكان من أهم نتائج تلك الحركة حدوث نقلة جذرية في المفاهيم الطبية، واغتناء الساحة العلمية بالمزيد من البحوث والمقالات لأطباء ذلك العصر وصيادلته. لا يخفى أن تلك القفزات المعرفية قد تحققت في سياق ثقافي نشيط ساهمت أعمال الأطباء الفلاسفة في دفعه وإثراءه ودعم الحراك الثقافي والعلمي الذي لم يتوقف طيلة القرون التالية.

لقد دخل المصطلح الطبي في مرحلة ثالثة، وهي مرحلة الأعمال المعجمية لأطباء الحضارة الإسلامية التي عالجت قضية المصطلح بصورة معمقة، وفي هذا الصدد انتهج العلماء أسلوب استنباط اللفظ العربي لمواجهة طغيان اللسان الأعجمي والإسراف غير المبرر في استخدامه.

وتبرز النصوص التراثية عظم الدور نهض به المتخصصون في العلوم الطبية في اجتراح مصطلحات اختصاصاتهم، فلم يقف جهدهم عند حماية اللغة العربية بل أثرى سجلاتها الاشتقاقية ومدلولاتها العلمية، بما أهلها لأن تكون ولقرون عديدة لغة العلم والحضارة.

قد استعرضنا نماذج دالة ومفيدة قام بها أطباء الحضارة الإسلامية وصيادلتها في صنع المؤلف المعجمي، على أن الباحث يدرك من خلال تلك المدونة الضخمة أن

1 الرازي، **كتاب القولنج**، تحقيق صبحي حمامي، معهد التراث العلمي العربي، جامعة حلب، حلب، ط1، 1403هـ/1983م، ص ص 32-50.

صوغ المصطلحات لم يكن عملاً منفصلاً عن البحث العلمي بل كان جزءاً لا يتجزأ منه، إذ أن المصطلحات تتشكل أثناء العمل العلمي ولم تكن البتة جاهزة مسبقا للاستعمال. وجرّاء ذلك كانت عملية تعديل المصطلح وإصلاحه تلازم العلماء الأطباء قبل اكتمالها ومرورها إلى المرحلة المعجمية. وهذا بدوره يؤكد أن التصدي لعملية الاصطلاح لابد من أن يقوم به المتخصصون المبدعون في العلوم الطبية، الذين يستطيعون التوصل إلى استنتاجات ومفاهيم جديدة ليس لها من ألفاظ اللغة ما يعبر عنها أو يدل عليها.

وتبيّن النماذج المعتمدة في هذ البحث آلية العمل التي انتهجها علماء المسلمين في عصر ازدهار الحضارة العربية، حيث جعلوا من العربية لغة العلم والحضارة وقدموا للمكتبة العلمية عملاً معجمياً ضخماً. لقد كان الابتكار والاكتشاف إلى جانب الدقة والصرامة العلمية من القواعد التي جعلوا منها تقليدا في صناعة المعجم الطبّي. أفلا يمثل هذا الميراث دافعا في عالمنا العربي لإحياء هذا النمط المعرفي وغيره في ظل مسايرة التطور المعاصر في مجال العلوم الطبية بوجه خاصّ؟